مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

التحول الديمقراطي وتحول الهوية الوطنية- دراسة مقارنة تونس تشكوسلوفاكيا نموذجاً

الأستاذ المشرف: أ. د. البير رحمه
الباحثة ميساء الشلح
الجامعة اللبنانية/ المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية

مُلخص الدّراسَة

في هذا البحث، تم استكشاف مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمواطن والدولة. بحيث يُشير التحول الديمقراطي إلى عملية تحويل النظام السياسي داخل دولة معينة إلى نظام ديمقراطي. وتنطوي هذه العملية على علاقة معقدة بين الديمقراطية والمواطن والدولة، حيث تمنح الديمقراطية السلطة للمواطنين وتؤثر في حكم الدولة.

تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين. الفصل الأول ناقش مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمواطن والدولة. حدد مفهوم التحول الديمقراطي وأكد على العلاقة المعقدة بين الديمقراطية وأدوار المواطنين في الدولة الديمقراطية.

الفصل الثاني استكشف نماذج التحول الديمقراطي والتحديات التي تواجه الديمقراطية. قدم أمثلة للتحولات الديمقراطية في دول سواء كانت متجانسة أو ذات تنوع ثقافي، مثل تونس وتشيكوسلوفاكيا، حيث تم التركيز على كيفية تأثير الثقافة والسياق في هذه التحولات.

بشكل عام، يُؤكد البحث على أهمية فهم تعقيدات التحول الديمقراطي والتحديات التي تواجه الديمقراطية في سياقات متنوعة. ويدعو إلى تحسين ممارسات الديمقراطية لجعلها أكثر واقعية وفعالية على الصعيدين الوطني والعالمي.

Abstract

In this research, the concept of democratic transition and its relationship with the citizen and the state were explored. Democratic transition refers to the process of transforming a political system within a specific country into a democratic system. It involves a complex relationship between democracy, the citizen, and the state, where democracy empowers citizens and affects the state's governance.

The research was divided into two main chapters. The first chapter discussed the concept of democratic transition and its relationship with the citizen and the state. It clarified the definition of democratic transition and emphasized the intricate connection between democracy and the roles of citizens within a democratic state.

The second chapter explored models of democratic transition and challenges to democracy. It provided examples of democratic transitions in

ISSN–2536–0027

both homogenous and culturally diverse countries, such as Tunisia and Czechoslovakia, highlighting how culture and context play significant roles in these transitions.

Overall, the research underscores the importance of understanding the complexities of democratic transition and the challenges democracy faces in different contexts. It calls for the improvement of democratic practices to make them more realistic and effective worldwide.

مقدمة

تعتبر الديمقراطية واحدة من أهم القضايا السياسية والاجتماعية في عالمنا اليوم، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط موجة تحول ديمقراطي في إطار ما عرف بالربيع العربي. يشير التحول الديمقراطي إلى عملية تغيير النظام السياسي داخل دولة معينة نحو الديمقراطية، سواء كانت ديمقراطية كاملة أو شبه ديمقراطية. يعتمد نجاح هذه العملية وفشلها على العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على كل دولة على حدة.

في هذا البحث، سنبحث في مفهومي الديمقراطية والتحول الديمقراطي وندرس العلاقة بين الديمقراطية والمواطن والدولة. سنقوم أيضًا بإجراء دراسة مقارنة بين تونس وتشكوسلوفاكيا لفهم كيفية تأثير التحول الديمقراطي على الهوية الوطنية في هاتين الدولتين.

للديمقراطية دور هام في تطوير المجتمعات الإنسانية، وهناك من يرونها نتيجة طبيعية لتطور الشعوب، بينما يعتبرها آخرون وسيلة للتغلب على الأنظمة القمعية. ومع ذلك، تواجه الديمقراطية تحديات تجعل بعض الدول تلجأ إلى ممارسات غير ديمقراطية.

إشكالية البحث:

يمكن تحديد **إشكالية هذا البحث** من خلال سؤال رئيسي، وهو:

"كيف يمكن تحليل وفهم التفاعل بين التحول الديمقراطي وتحول الهوية الوطنية في تونس وتشيكوسلوفاكيا، وما هو التأثير المتبادل لهذين العاملين على التطورات السياسية والاجتماعية في كل بلد؟"

فضلاً عن بعض الأسئلة الفرعية، ومنها:

- هل يختلف التحول الديمقراطي بين الدول المتجانسة والدول المتعددة؟
- هل يضمن التحول الديمقراطي وحده استقرار النظام الديمقراطي في الدول التي يطبق فيها؟
- كيف تؤثر العلاقة بين الديمقراطية والمواطن والدولة في توجيه عمليات التحول الديمقراطي؟
- وما هي التحديات التي تواجه الديمقراطية وكيف يمكن البحث عن بدائل لها؟
- هل هناك بديل للديمقراطية في العالم اليوم؟

في هذا السياق، سنقوم بتحليل العلاقة بين الديمقراطية والهوية الوطنية في تونس وتشكوسلوفاكيا، ونبحث في كيفية تأثير عمليات التحول الديمقراطي على القيم والمفاهيم الوطنية في هاتين الدولتين. سنسعى أيضًا إلى فهم السياقات الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تلعب دورًا في تشكيل الهوية الوطنية في كل منهما.

فرضية البحث:

في ضوء الإشكالية المطروحة، يقوم هذا البحث على فرضية مفادها:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

"إن هناك تفاعلًا معقدًا ومتبادلًا بين عمليات التحول الديمقراطي وتطور الهوية الوطنية في تونس وتشيكوسلوفاكيا. يتأثر كل جانب بالآخر، حيث يمكن أن يكون التحول الديمقراطي محفزًا لتشكيل هوية وطنية جديدة، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون التطور في الهوية الوطنية دافعًا لتغييرات سياسية واجتماعية. تهدف هذه الدراسة المقارنة إلى فهم هذا التفاعل وتحليل تأثيره على المجتمع والسياسة في كل من تونس وتشيكوسلوفاكيا".

توضح هذه الفرضية أن هناك علاقة متبادلة بين التحول الديمقراطي وتحول الهوية الوطنية في كل من تونس وتشيكوسلوفاكيا. البحث سيهدف إلى فحص هذه العلاقة وفهم كيف يمكن أن يؤثر التغير في النظام السياسي على تشكيل الهوية الوطنية والعكس بالعكس.

منهجية البحث:

من خلال الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، وانطلاقاً من الفرضية المطروحة في الدراسة وللوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث، تمت الإستفادة من المناهج العلمية، إذ تم استخدام المنهج التحليلي والمقارن لفهم العلاقة بين الديمقراطية والهوية الوطنية في هذه الدولتين وتحليل التحول الديمقراطي وتأثيره على الساحة الوطني وسنتطرق أيضًا إلى التحديات التي تواجه الديمقراطية في العصر الحالي، وكيف يمكن تطوير ممارساتها لتصبح أكثر واقعية وفعالية.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

يعيش العالم في عصر تغيرات سياسية واجتماعية مستمرة، والتحول الديمقراطي يعتبر أحد أبرز هذه التحولات. فاختيار هذا الموضوع يعود إلى أهمية فهم كيفية تأثير التحول الديمقراطي على الأنظمة السياسية والمجتمعات.

من هنا تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. يساهم البحث في إثراء المعرفة حول كيفية تأثير التحول الديمقراطي وتطور الهوية الوطنية على السياسة والمجتمع.
٢. يمكن لنتائج البحث أن تساعد صانعي السياسة في فهم تأثير التحول الديمقراطي على تشكيل الهوية الوطنية والعكس بالعكس، وبالتالي توجيههم في اتخاذ القرارات المناسبة.
٣. يمكن أن يكون البحث مساهمة مهمة في البحث الأكاديمي حيث يتيح فهمًا أعمق لمفاهيم التحول الديمقراطي وتحول الهوية الوطنية.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث هو فهم كيفية تأثير عمليات التحول الديمقراطي على تطور الهوية الوطنية والعكس بالعكس، وكيفية تشكيل هذا التفاعل توجهات السياسة والمجتمع في كل من تونس وتشيكوسلوفاكيا.

لذلك تتجلى أهداف البحث في النقاط الآتية:

١. التركيز على الاختلافات والتشابهات بين تجارب تونس وتشيكوسلوفاكيا فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي وتطور الهوية الوطنية، وذلك لفهم الأسباب والعوامل التي تشكل هذه الاختلافات.
٢. تقديم توصيات عملية استنادًا إلى النتائج والتحليلات، والتي يمكن أن تساعد في توجيه السياسة واتخاذ القرارات.
٣. المساهمة في البحث الأكاديمي حول مفاهيم التحول الديمقراطي وتحول الهوية الوطنية، ويمكن أن يكون مرجعًا مفيدًا للباحثين والأكاديميين في هذا المجال.

هيكلية البحث:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بناء على المنهجية المتبعة في الدراسة تم تقسيم هذه البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إلى فصلين:
تناول الفصل الأول فيها موضوع التحول الديمقراطي في فقرتين: الأول، تناول تطور مفهوم التحول الديمقراطي، والثاني تخصّص لمناقشة العلاقة بين الديمقراطية، المواطن والدولة. أما الفصل الثاني فقد تناول نماذج عن التحول الديمقراطي وتحديات الديمقراطية وذلك ضمن فقرتين، خصص الأول منها لدراسة نماذج عن التحول الديمقراطي بين دول متجانسة ودول متعددة، والثاني خصّص لدراسة تحديات الديمقراطية والبحث عن بديل.
نأمل أن يساهم هذا البحث في فهم أفضل للديمقراطية وتأثيرها على الهوية الوطنية في الدول المختلفة، وكذلك في تحديد السبل التي يمكن بها تعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي وتطبيقها بشكل أفضل لتحقيق الاستقرار والتقدم.

الفصل الأوّل: مفهوم التّحوّل الديمقراطيّ وعلاقته بالمواطن والدولة

في عالم يتغير بسرعة، تظهر عمليات التحول الديمقراطي كمظهر لا يُغفل في تطور الأنظمة السياسية حول العالم. إن التحول الديمقراطي هو عملية تحويل النظام السياسي داخل دولة معينة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أو شبه ديمقراطي. يشكل هذا التحول تحديًا وفرصة في الوقت نفسه للمواطنين والدولة، حيث يمكن أن يؤدي إلى تحسين الحكم الذاتي وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي.
مفهوم التحول الديمقراطي يُعد أحد المفاهيم الرئيسية التي نتناولها في هذا الفصل. يمكن تعريف التحول الديمقراطي على أنه عملية تغيير النظام السياسي في دولة ما من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أو إلى نظام شبه ديمقراطي. يمكن أن يتضمن هذا التحول تغييرات في الدستور والقوانين والمؤسسات الحكومية، ويهدف عادة إلى تحقيق مبادئ الشفافية والحكم الشعبي وحقوق الإنسان.
إن عمليات التحول الديمقراطي تؤثر بشكل كبير على العلاقة بين المواطن والدولة. يصبح المواطن عادة أكثر مشاركة في الحياة السياسية وله دور أكبر في توجيه سير الدولة. تشكل الديمقراطية البيئة التي تمكّن المواطنين من التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية. على الجانب الآخر، تُعدّ الدولة هي المؤسسة التي تضمن تنفيذ السياسات والقوانين وتوجيه مصير البلاد وتلبية احتياجات المواطنين.
إن هذا الفصل سيسلط الضوء على كيفية تأثير عمليات التحول الديمقراطي على هذه العلاقة المعقدة بين المواطن والدولة، وكيف يمكن أن تختلف هذه العلاقة من دولة إلى أخرى اعتمادًا على سياقها السياسي والثقافي والاقتصادي. سنبحث أيضًا في التحديات التي تواجه هذه العلاقة وكيف يمكن تعزيز التفاعل الإيجابي بين المواطن والدولة في سياق التحول الديمقراطي.

الفقرة الأولى: مفهوم التّحوّل الديمقراطيّ

في عصر مليء بالتغيرات والتحولات السياسية، يعتبر التحول الديمقراطي مفهومًا حاسمًا في فهم كيفية تطور الأنظمة السياسية وكيفية تحقيق الحكم الشعبي. إنه عملية تحويل النظام السياسي داخل دولة معينة، حيث يتم التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أو إلى نظام شبه ديمقراطي. يمكن أن يشمل هذا التحول تغييرات في الدستور، والقوانين، والمؤسسات الحكومية، بهدف تحقيق مبادئ الشفافية، والمشاركة الواسعة، وحماية حقوق الإنسان.
في هذه الفقرة، سنستكشف تفصيليًا مفهوم التحول الديمقراطي، ونفهم كيف يؤثر هذا التحول على علاقة المواطن بالدولة وكيف يمكن تفسير أهميته في سياق التطور السياسي والاجتماعي العالمي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

قبل البدء بتحديد مفهوم التّحوّل الديمقراطيّ، علينا أن نحاول إعطاء تحديد واضح للديمقراطيّة. الإشتقاق اللّغويّ لكلمة الديمقراطيّة يأتي من اليونانيّة حيث " *Demos* " تعني الشّعب و" *Kratia* " تعني حكم[١]، أي أنّ الديمقراطيّة هي حكم الشّعب. حسب أحد باحثي جامعة ستانفورد[٢]، إنّ الديمقراطيّة نظام حكم يتميّز ب:

- نظام سياسيّ يختار ويستبدل ممثّليه من خلال إنتخابات حرّة وعادلة.
- مشاركة الشّعب الفاعلة كمواطنين في السّياسة وفي الحياة العامّة.
- نظام تطبّق فيه القوانين على كلّ المواطنين بشكل متساوٍ.
- نظام يحمي حقوق كلّ المواطنين.

للإيضاح، الديمقراطيّة تتيح للشّعب إختيار حكّامه ومحاسبتهم على سياساتهم وسلوكهم في المناصب العامّة. فالشّعب يختار من يمثّله في المجالس التّمثيليّة، ومن يرأس الحكومة، على المستويات الوطنيّة والمحليّة، وذلك من خلال الإختيار بين الأحزاب المتنافسة في الإنتخابات الدوريّة، الحرّة والنّزيهة. على أن تُراقب هذه الإنتخابات من قبل سلطة حياديّة ومقبولة من كافّة الأطراف لكي تضمن نزاهة الإنتخابات والإبتعاد عن الفساد.

في الديمقراطيّة، يرتكز الحكم على رضى المحكومين. هذا المبدأ هو من الفوارق الكبرى بين الأنظمة الديمقراطيّة والأنظمة غير الديمقراطيّة بحيث رضى الشّعب في هذه الأخيرة ليس شرطًا لإستمرارها ونجاحها. الشّعب هو السّيد في الديمقراطيّات، السّلطة تنبع منه إلى الحكّام الذين يتمتّعون بالسّلطة بشكل تحدّده القوانين ولوقت محدود فقط. رغم تشديد القوانين على ضرورة موافقة الأغلبيّة في المجالس التّمثيليّة، تبقى حقوق الأقليّات مضمونة.

للشّعب أيضًا حريّة إنتقاد ممثّليه المنتخبين في محطّ رقابته لأعمالهم. لذلك، على الحكّام الممثّلين للشّعب الإستماع إلى المواطنين ومطالبهم والإستجابة لها. والجدير بالذكر أنّ شهرة الديمقراطيّة كشعار يعود إلى إمكانيّتها بأن تؤمّن مختلف السّياسات والممارسات لمختلف الجماعات في المجتمع الواحد.

لن نستفيض أكثر في تعريف الديمقراطيّة، خاصّة بسبب تعدد تعاريفها وأنماطها والنّظريّات المتعلّقة بها. لكن تجدر الإشارة إلى أقليّة الدول التي تتميّز بديمقراطيّة قريبة إلى مفهومها المقبول عالميًّا. إنّ أكثريّة الدول المتعارف عليها بأنّها ديمقراطيّة وصلت إليها عبر مراحل طويلة وصعبة من التنقّل بين أنظمة تقترب إليها واخرى تبتعد عنها. فقد شهد القرن السّابق على هذه المراحل وعلى تطوّر دول بإتجاه الديمقراطيّة وأخرى بإتّجاه آخر.[٣] قد قال وينستون تشرتشل عن الديمقراطيّة في عام ١٩٤٧، بعد إنتهاء الحرب العالميّة الثّانية، بأنّها أسوأ أنظمة الحكم بإستثناء كلّ الأنظمة الأخرى. كما إنّ النتائج الإحصائيّة تشير بأنّ الديمقراطيّات الجديدة غالبًا ما تظهر أعراض تتمثّل بعدم ثقة بالسّياسة والسّياسيّين، ومشاعر متعلقة بعدم الفاعلية السّياسيّة الشّخصيّة، وثقة منخفضة بالمؤسّسات الديمقراطيّة وعدم رضى بأداء المؤسّسات الديمقراطيّة الفعليّة. ولكن، مازال الإعتقاد ساريًا بأن الديمقراطيّة هي أفضل سبل الحكم دون أي إرتباط واضح بهذه المواقف.[٤]

الديمقراطيّة كما نعرفها اليوم هي ظاهرة حديثة إلى حدّ ما. رغم تمتّع الدول-المدن في اليونان القديمة، وبولندا في العصور الوسطى، ببعض مزايا الديمقراطيّة، لم تظهر الديمقراطيّة المعاصرة بمفهومها المألوف إلاّ منذ القرن الثّامن عشر مع تحديد فلاسفة عصر التّنويرعناصر الديمقراطيّة: فصل السّلطات، الحقوق المدنيّة الأساسيّة، حقوق الإنسان، حريّة المعتقد وفصل الدين عن الدولة.[٥] لكي تعتبر دولة ما ديمقراطيّة، على زعائمها أن يُنتخبوا بإنتخابات تنافسيّة وعادلة، عليها أن تؤمّن حريّات مدنيّة أساسيّة[٦]، كما

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

عليها أن تضمن إحترام القوانين، كما سبق إيضاحه. يدّعي بعض الباحثين بضرورة تمتّع الدّول الديمقراطيّة بنظام إقتصاديّ رأسماليّ ومجتمع مدنيّ فاعل وقويّ وثقافة مدنيّة، ولكن هذا الإدّعاء لا يحظى بموافقة كلّ الباحثين في علم السّياسة[٧].

التّحوّل الديمقراطيّ هو تبنّي دولة ما النّظام الديمقراطيّ. رغم ضرورة إنهيار نظام غير ديمقراطيّ لتأسيس الديمقراطيّة[٨]، هذا الإنهيار لا يدلّ بالضّرورة على الرّغبة في الديمقراطيّة كنظام بديل. تحدّث جايمس برايس عن أوروبا بعد الحرب العالميّة الأولى قائلاً بأن القوى الدّافعة نحو تغيير النّظام كانت سلبيّة بقدر ما كانت إيجابيّة؛ قد يكون التّحوّل سلميّ من نظام غير ديمقراطيّ إلى نظام ديمقراطيّ، كما قد يكون التّحوّل عنيف من نظام غير ديمقراطيّ إلى آخر، أو إلى نظام ديمقراطيّ.[٩] في الكثير من الحالات، تبنّت دولاً النّظام الديمقراطيّ ولكنّه سرعان ما إنهار نتيجة إنقلاب عسكريّ أو ثورة أخرى تبنّت نظام إستبداديّ مكانه[١٠]. عادةً، لا يتمّ إعتبار نظام ما ديمقراطيّ إلاّ بعد إقامته ثلاث إنتخابات وطنيّة حرّة، عادلة ونزيهة، ذلك بسبب وجود مجازفة في الإنتخابات الأولى في ديمقراطيّة جديدة بسبب حريّة التّنافس في هذه الإنتخابات بين أحزاب تؤمن بالنّظام الديمقراطيّ وأخرى تؤمن بنظام مغاير. كما يأخذ البعض بالإنتقال السّلمي للسّلطة من حزب أو تجمّع سياسيّ إلى المعارضة القائمة بوجهه. لكن، التّاريخ يعلّمنا أنّ ليس هناك من معيار حاسم لضمان إستمرار الديمقراطيّة كنظام في دولة ما. هذا النّوع من الإنتقال هو دقيق لأنّه يظهر إرادة القوى السّياسيّة الكبرى في دولة ما في حلّ نزاعاتها دون اللّجوء إلى العنف وإلى القبول بتداول السّلطة.[١١]

قد يحصل التّحوّل الديمقراطيّ في دولٍ كانت تعتمد النّظام الإستبداديّ أو الديكتاتوريّ أوالأوليغارشيّ أو غيرها من الأنظمة غير الديمقراطيّة. كثرت الدراسات والأبحاث حول التّحوّل الديمقراطيّ مرافقةً إنهيار الإتحاد السّوفياتيّ وتحوّل أغلب دول أوروبا الشّرقيّة إلى ديمقراطيّات بطرقٍ شتّى. بالنّسبة لفيليب شميتر، هناك خمس مراحل طويلة ومتداخلة للتّحوّل من الحكم الإستبداديّ إلى الحكم الديمقراطيّ: ثبات الحكم الإستبداديّ، زوال الحكم الإستبداديّ، التّحوّل إلى الديمقراطيّة، ترسيخ الديمقراطيّة، وثبات الديمقراطيّة. كما يحدّد عوامل إنتهاء النّظام القديم، عوامل إنطلاق الديمقراطيّة، ومناهج تكوّن الديمقراطيّة التي تختلف بتوقيتها.[١٢]

إنّ أهم وأشمل لحظة في عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ تكون من خلال إختيار شكل الديمقراطيّة والذي يتضمّن عادةً صياغة وتصديق الدستور. وهنا نذكر ميزتين عاميتين للدستوريّة:

- تهدف الدستوريّة إلى تحديد المحتوى المستقبليّ للسّياسات من خلال تكريس بعض الحقوق السّياسيّة وأحيانًا الإقتصاديّة والإجتماعيّة بعيدًا عن الشكّ الديمقراطيّ. تصون الدساتير للأقليّات القويّة مصالحها الحيويّة وتضمن عدم التعرّض لها في عمليّة التحوّل في الحكم.
- الدساتير هي ملزمة على من صاغ الدستور كما على الأجيال المقبلة التّأكيد على هكذا ضمانات وجعلها موثوقة.[١٣]

ولكن الدستور ليس شرطًا مسبقًا أو جوهريًّا للديمقراطيّة. على سبيل المثال، إنكلترا ديمقراطيّة دون دستور مكتوب. لذلك لا يمكن الحسم بأن الدستور المكتوب يشكّل الضمانة للديمقراطيّة رغم أن وجوده قد يحافظ عليها بدرجةٍ أكبر.

ليس هناك من طريق واحد نحو الديمقراطيّة[١٤]؛ ففي الولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا العظمى، إتّخذ رسوخ الديمقراطيّة بعناصرها المبيّنة أعلاه أكثر من قرن. أمّا فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، فقد إنهارت أنظمتها الديمقراطيّة وإستبدلت بأنظمة فاشيّة لفترة من تاريخها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

قد تتحوّل الدول إلى ديمقراطيّات بطرق عديدة؛ قد يثور الشّعب على النّظام القائم مطالب بالحرّيات والحقوق والمبادئ الديمقراطيّة[١٥]، كما قد ينهار النّظام القائم دافعًا أفراده إلى البحث عن بديل قد يجدونه في الديمقراطيّة، كما قد يضغط لاعبون دوليّون دولة ما لإعتماد الديمقراطيّة. لكن، لا يمكن الإفتراض حصول تحوّل في نظام أيّة دولة دون رعاية أو دعم أو تشجيع من دولة أخرى على الأقلّ، إن كانت دولة قويّة أو مجرّد دولة جارة، للإستفادة وتحقيق المكاسب مهما تكن صغيرة. إنّ النّهجين الأوّلين إختبرتهما الإنسانيّة خاصة عبر التّجارب الأوروبيّة، أمّا النّهج الأخير قد يصعب تحديده وإظهاره. حدّد وايتهيد ثلاثة وسائل يستعملها اللاّعبون الدّوليّون للتّحوّل الديمقراطيّ، وهي: العدوى، القبول، والسّيطرة. كما زاد شميتر وسيلة رابعة وهي الشّرطيّة.

- العدوى تشير إلى إنتشار تجارب التّحوّل الديمقراطيّ من دولة لأخرى، خاصّة من خلال تأثير المظاهرات. هذه الوسيلة قادت إلى موجات من التّحوّل الديمقراطيّ في العديد من الدول كدول أميركا اللاّتينيّة.
- القبول وسيلة إراديّة تتضمّن تسويق مبادئ من قبل مجموعات دوليّة كالمنظّمات غير الحكوميّة.
- أمّا السّيطرة والشّرطيّة ترتّبان عقوبات تفرض على الحكومات التي لا تلتزم بسياسات محدّدة من قبل الجهات المانحة الثّنائية والمتعدّدة الأطراف. إنّ الشّرطية السّياسيّة هي إمتداد حديث للشّرطيّة الإقتصاديّة المعتادة. من هذا المنطلق، تكاتفت حكومات الدول الصّناعيّة مع البنك الدولي لوضع شروط على منح المساعدات مثل إلغاء الفساد، حماية حقوق الإنسان، الحدّ من الإنفاق العسكريّ، وفي بعض الحالات، إتخاذ خطوات نحو الديمقراطيّة. مثلاً، من الشّروط التي حدّدها الإتحاد الأوروبيّ لقبول دول كأعضاء أن تكون ديمقراطيّة.[١٦] هذا ما يشرح أثر العضويّة في الإتحاد الأوروبي في تدعيم السّياسات الديمقراطيّة والمؤسّسات الديمقراطيّة في اليونان، البرتغال وإسبانيا.[١٧]

لا شكّ بأن التّحوّل الديمقراطيّ يحصل بسرعة أكبر اليوم، ولكن مازال هذا التّحوّل يتطلّب وقتًا للوصول إلى ديمقراطيّة فعليّة مقبولة. السّرعة في التّحوّل الديمقراطيّ يعود إلى وجود أنظمة ديمقراطيّة قائمة وناجحة في العالم تشكّل نماذج يمكن للدول الرّاغبة في التّحوّل إلى الديمقراطيّة الإستفادة منها والتّعلّم من ثغراتها.

إذا لم نرد للديمقراطيّة أن تتطوّر تلقائيًا إلى دكتاتوريّة، على المؤسّسات الديمقراطيّة أن تؤمّن للخاسرين الوسائل لمواجهة هذه التّأثيرات، مما يعني أنّ على هذه المؤسّسات أن تحمي قدرة الأقليّات. وإلاّ، لن تكون الديمقراطيّة مستقرّة لأنّ سيكون للّذين خسروا في الدورة الأولى من المنافسة الديمقراطيّة سبب جيد للتّخوّف من عدم حصولهم على فرصة عادلة أبدًا.[١٨] لذا، للمحافظة على الديمقراطيّة، يجب أن يستتبع التّرسيخ الديمقرطيّ عمليّة التحوّل الديمقراطيّ، يكون ذلك بدعم وتشجيع السّياسات والممارسات الديمقراطيّة، وبزرع المبادئ الديمقراطيّة في أذهان المواطنين لتصبح من ضمن سلّم قيمهم.

إنّ الأهميّة الكبرى المسندة إلى الديمقراطيّة وضرورة التّحوّل الديمقراطيّ تعود بشكل كبير لما تؤمّنه من "سلام ديمقراطيّ". الديمقراطيّات لا تباشر الحروب مع بعضها البعض. ومهما تكن الأسباب التي تدفع بعلماء السّياسة بالإعتقاد بالسّلام الديمقراطيّ، لا يمكن نكران تحوّل الديمقراطيّات المتقدّمة في عالمنا اليوم إلى "مناطق سلام" كما أطلق عليها من قبل ماكس سينغر وآرون فيدالفسكي[١٩]، لا يمكن تخيّل إندلاع حروب فيها، وقد حققت "سلام مستقرّ" تكلّم عنه كينيث بولدينغ[٢٠]. رغم أنّ هذا السّلام الديمقراطيّ أوجد أنواعًا جديدة من الحروب لن نتطرّق إليها في بحثنا هذا.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

يبدو التّحوّل الديمقراطيّ أكثر أهميّة في الدول التي مرّت بفترات طويلة من النّزاعات الصّعبة خاصّة أنّ شعوب هذه الدول تكون رافضة للخضوع ثانيةً لنظام قمعي لا يلبي حاجاتها أو مطالبها ولا يؤمّن حقوقها الأساسيّة. تستند المؤسسات وسلّم القيم، التي تجعل الديمقراطيّة واقعًا، إلى تطوّر الثّقة، التسامح، وإمكانيّة التّعاون بينها وبالتّالي تجعل من السّلام المستقرّ والمصالحة نتائج ممكنة لعمليّة حلّ النزاعات. لكن، غالب الدول التي تعيش تاريخًا طويلاً من النزاعات العنيفة في أوساطها تكون مجتمعات متعدّدة، تتألف من شعوب وإثنيّات وديانات مختلفة. لهذا السّبب، يبدو التّعاون بعيدًا عن الواقع حيث يغلب طابع عدم الثّقة وعدم التسامح على علاقات أفراد الدولة الواحدة. من الصّعب على معظم الدول الإنتقال من نزاعات إلى ديمقراطيّة بسرعة وسهولة، ومن الإستثناءات القليلة على ذلك تمكّن أفريقيا الجنوبيّة من التّحوّل إلى ديمقراطيّة متعدّدة الأعراق في ١٩٩٤.[٢١]

إذًا، إنّ التّحوّل الديمقراطيّ، الذي يجب أن يُستتبع بترسيخ ديمقراطيّ، هو عمليّة تحوّل نظام الحكم في دولة معيّنة إلى نظام ديمقراطيّ محوّلاً مؤسّسات الدولة إلى ديمقراطيّة تتيح لأفراد الشّعب التّعبير عن آرائهم ومصالحهم، وحلّ نزاعاتهم، من خلالها. تشترط الديمقراطيّة ضمان حقوق وحرّيّات أساسيّة لمواطني الدّولة تتوّج بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة المصانة بالدستور والقوانين، ومترافقة إلزاميًّا مع حقوق إقتصاديّة وإجتماعيّة تضمن ممارسة الحقوق السّياسيّة والمشاركة في الحياة العامّة بعيدًا عن الضّغوطات والتّأثيرات، كما تشترط بالمقابل فرض واجبات على المواطنين. تتميّز الديمقراطيّة بإقامة إنتخابات دوريّة، حرّة، عادلة ونزيهة تؤمّن تداول السّلطات وتتيح للمواطنين الترشّح لمناصب الدولة التّمثيليّة وإنتخاب ممثّلين عنهم، كما تعطي المواطنين حقّ مراقبة السّلطة الحاكمة ومحاسبتها إذ أنّ الشّعب في الديمقراطيّة هو مصدر السّلطات والسّيادة. كما تفصل الديمقراطيّة بين السّلطات مستوجبةً تعاونها وتكاملها، وتسمح بوجود مجتمع مدنيّ كلاعب فاعل يراقب الدولة، ينتقدها ويقدّم توصيات للإصلاح والتّطوّر. لذا من البديهيّ أنّ الديمقراطيّة تغيّر الدولة وعلاقتها مع المواطنين، خاصةً بإنشاء علاقة المواطنة التي تجمع بينهما.

الفقرة الثّانية: العلاقة بين الديمقراطيّة، المواطن والدولة

الديمقراطية ليست مجرد نظام حكومي، بل هي علاقة تتجلى فيها دور المواطن كعنصر أساسي في صنع القرارات السياسية وتوجيه مسار الدولة. إنها نموذج اجتماعي يمكنه تحقيق التوازن بين سلطات الدولة ومواطنيها.

على عكس الأنظمة الغير ديمقراطية التي تقوم على التمييز بين حكومة وشعب، تفرض الديمقراطية مفهومًا جديدًا للعلاقة بين المواطن والدولة. المواطن في الديمقراطية ليس مجرد مستقبل للسياسات الحكومية، بل هو شريك في عملية صنع القرارات. يمتلك المواطن حقوق وواجبات، ويمكنه المشاركة في الانتخابات، والتعبير عن آرائه، والمشاركة في المظاهرات والحركات السياسية، وحتى الترشح للمناصب الحكومية.

من ناحية أخرى، تتعامل الدولة في الديمقراطية مع المواطنين كشركاء في بناء المجتمع وتطويره. هناك تفاعل مستمر بين الحكومة والمواطنين، حيث يتم توجيه السياسات والبرامج لتلبية احتياجات المجتمع ورغبات المواطنين. وتتيح الديمقراطية للمواطنين مراقبة الحكومة، ومطالبتها بالشفافية، والمساهمة في صياغة السياسات العامة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

إن هذه العلاقة الديمقراطية بين المواطن والدولة تعكس أساسًا مشتركًا في بناء المجتمع والمحافظة على حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، تسهم الديمقراطية في تعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم، مما يجعلهم شركاء حقيقيين في توجيه مصير بلادهم وبناء مستقبلها.

إنّ وجود الديمقراطيّة كنظام حكم في دولة ما، يسبّب تغييرات على مستوى الدولة كما على مستوى الأفراد، إضافة إلى تغيير في العلاقة بين الدولة والأفراد، أي المواطنين.

بمعرض الكلام على التّحوّل إلى الديمقراطيّة والأوضاع التي تقود إلى ذلك، بدا واضحًا أنّ التحوّل إلى الديمقراطيّة يسبّب إنعدام في الإستقرار السّياسيّ الذي من شأنه أن يقود، في معظم الأحيان، إلى أزمة إقتصاديّة[٢٢]. فالعديد من الديمقراطيّات الحديثة تواجه في الوقت نفسه حاجة ماسّة لتقوية المؤسّسات السّياسيّة الحديثة ولتخطي الإنهيار الإقتصاديّ الذي يرافق أحيانًا كثيرة عدم الإستقرار السّياسيّ. الطّريقة الوحيدة لتدعيم المؤسّسات الديمقراطيّة تكون بتأمين المجموعات السّياسيّة الهامّة بالقنوات والحوافز المناسبة لتقديم مطالبها من خلال المؤسّسات التمثيلية أي الديمقراطيّة. ولكن، تؤدّي الإصلاحات الضروريّة لإعادة القدرة على النّمو، من دون شك، إلى تدهور تحوّليّ للأوضاع الماديّة للكثير من المجموعات. هذا مصدر المعضلة التي تواجهها العديد من الديمقراطيّات الجديدة؛ كيفيّة إقامة حوافز تدفع القوى السّياسيّة إلى تمرير مصالحها من خلال المؤسّسات الديمقراطيّة في الوقت الذي تكون فيه هذه الأخيرة تقوم بإصلاحات إقتصاديّة تسبّب تراجعًا تحوّليًّا للموارد الماديّة العائدة لهذه المجموعات.[٢٣]

وفي كلّ الأحوال، يجب على برامج الإصلاح أن تمرّ عبر المؤسّسات التّمثيليّة. يمكن للعمليّة الديمقراطيّة تحسين النوعيّة التّقنيّة لسياسات الإصلاح كما يمكنها تأمين قواعد لدعم مستمر للإصلاح. لكن، تشكّل الديمقراطيّة قيمة مستقلة، خاصّةً عندما تحمّل الكثير من الناس تضحيات لنيلها عندما ناضلوا ضد أنظمة إستبداديّة. إن نوعيّة العمليّة الديمقراطيّة، تؤثر بحياة الأفراد اليوميّة، وتقويّهم كأعضاء في جماعة سياسيّة أو تحرمهم هذه القوّة. وإن كان للديمقراطيّة أن تُدَعَّم ، أي إن تعلّمت جميع القوى السّياسيّة أن تمرّر مطالبها وتنظّم صراعاتها داخل أطر مؤسّساتها الديمقراطيّة، فستتمكّن هذه المؤسّسات من لعب دور في تصميم وتطبيق السّياسات التي تؤثر على أوضاعهم الحياتيّة.

من أجل إستمرار الديمقراطيّة يجب على الدولة ان تكون فاعلة سياسيًّا وإقتصاديًّا، ومن أجل الوصول إلى ديمقراطيّة مستدامة، على الدولة أن تؤمّن سيادة أراضيها وأمنها الجسديّ، عليها أن تحافظ على الشّروط الضروريّة لممارسة فاعلة للديمقراطيّة، عليها أن تحرّك المال العام وتنسّق توزيع الثّروات وتصحّح توزيع المداخيل. من أجل أن تقوم مؤسسات الدولة بهذه المهام، يجب إعادة تنظيمها وليس تقليص صلاحيّاتها (خاصة بعد وجود ديكتاتوريّات ومؤسّسات قامعة).[٢٤]

إذًا، مؤسّسات الديمقراطيّة وأدائها يجعلاها مستدامة. الديمقراطيّة تكون مستدامة بقدر ما تسوّق مؤسّساتها لأهداف سياسيّة مرغوبة، مثل القضاء على العنف القسريّ، تأمين الأمان الجسديّ، المساواة، العدالة، وعندما في المقابل، تكون هذه المؤسّسات قادرة على تحمّل ومعالجة الأزمات التي تنشأ عند عدم إشباع هكذا أهداف.

أمّا على مستوى الأفراد، قد يعني التّحوّل الديمقراطيّ لبعض الجماعات السّياسيّة، خاصة في المجتمعات المتعدّدة، وسيلة لتثبيت الهويّة القوميّة وتفتيت الدولة المتعدّدة الهويّات، التي كانت قائمة بفعل الحكم الإستبداديّ، إلى دول قوميّة. فنرى أنّ التّحوّل إلى الديمقراطيّة هو أصعب في الدول المتعدّدة مقارنة بالدول حيث أفراد الشّعب يشعرون بالإنتماء إلى جماعة واحدة.[٢٥] بالنّسبة إلى جون ستيوارت ميل، إنّ المؤسسات الحرّة هي شبه مستحيلة في دولة تتألف من هويّات مختلفة. في أوساط شعب لا يشعر أعضاؤه بالإنتماء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

والإنسجام، خاصةً بوجود لغات مختلفة، لا يمكن أن نجد رأيًا عامًا واحدًا ومتّحدًا ضروريًّا لقيام الحكومة التمثيلية الفاعلة،[٢٦] أمّا بالنّسبة لروبرت دال إنّ إختلاف الهويّات داخل الدول تحدّ من مشاركة بعض المواطنين وبالتالي تحدّ من إمكانيّة نجاح ديمقراطية تعدّديّة.[٢٧] على الرّغم من وجود ديمقراطيّات ناجحة في دول متعدّدة، تبدو آراء هؤلاء الباحثين واقعيّة عندما يظهر التوتّر بين الجماعات المكوّنة لهذه الدّول.

تفشل المؤسّسات الديمقراطيّة وبالتّالي تفشل الديمقراطيّة بتشديد الأفراد، المنتمين إلى دولة واحدة، على الفروقات القائمة بينهم خاصّةً عندما يؤدّي ذلك إلى منافسة إثنيّة.[٢٨] من الضروريّ أن تتمتّع الديمقراطيّة في الدول المتعدّدة بترتيبات مؤسّساتيّة مختلفة، فالديمقراطيّة المستدامة ممكنة في شروط التعدّد الثّقافيّ. بموجب القواعد الديمقراطيّة ينتخب الحكّام بشكل دوريّ ممّا يؤمّن الحوافز للحكومات للتّجاوب مع رغبات الأكثريّة، ويؤمّن الحوافز للخاسرين بإستمرار تمرير المطالب عبر أطر المؤسّسات التنافسيّة، ممّا يصون العمليّة الديمقراطيّة.[٢٩]

لذا، وجود دول متعدّدة لا يمنع قيام ونجاح أنظمة ديمقراطيّة في هذه الدول. كما ذكرنا، تختلف أنواع الديمقراطيّة، ولعلّ أفضل أنواع الديمقراطيّة للدول المتعدّدة هي الديمقراطيّة التوافقيّة التي تحاول إيجاد توافق على مشاركة السّلطة بين مكوّنات الدولة الواحدة المختلفة إثنيًا، دينيًّا، سياسيًّا، قوميًّا أو لغويًّا، من خلال إعطاء هذه المجموعات حقوق جماعيّة متساوية وعادلة.[٣٠]

تبدو عندها الديمقراطيّة التوافقيّة من أفضل أنواع الديمقراطيّة التي تضمن تحوّلًا ديمقراطيًّا ناجحًا للدول المتعدّدة. لكنّها تعاني من بعض الشّوائب، إذ يمكن لهذه الديمقراطيّة أن تقود إلى شلل عند الإنقسامات الثّقافيّة الحادّة حيث لا يمكن التوصّل إلى توافق على إتّخاذ قرار، كما أنّها تفشل عندما يدّعي بعض الممثّلين عن جماعات معيّنة السّيطرة عليهم ولكن لا تكون إلاّ نظريّة. بالإضافة إلى فشل هذه الديمقراطيّة وربّما تسببها بحرب أهليّة عند تغيّر الموازين الديموغرافيّة.[٣١]

إذا أرادت الدولة المتعدّدة أن تتحوّل إلى ديمقراطيّة، عليها إنشاء مؤسّسات ديمقراطيّة تضمن حقّ كلّ جماعة من المجموعات المكوّنة لها. على الدولة أن تتحرّك بشكل إستباقيّ، أو على الأقلّ تخفيفيّ، للمطالبات الإنفصاليّة التي قد تنادي بها بعض المجموعات. في فترات التّحوّل الديمقراطيّ، عندما يكون المركز ضعيفًا مقارنةً بالأطراف الجغرافيّة الثّقافيّة، يمكن توقّع إرتفاع المطالبات بالإستقلاليّة. تكون مهمّة إيجاد أفضل حلّ للتّحديات الإنفصاليّة محوريّة إن أردنا تجنّب الصّراعات العنيفة. هكذا حلول يمكن إيجادها في التّرتيبات المؤسّساتيّة كما في الإستراتيجيّات السّياسيّة. إنّ التّرتيبات المؤسّساتية التي تعطي أهميّة للمصالح الإقليميّة - أي الأطراف الجغرافيّة الثّقافيّة - قد تساعد على إحتواء هذه المسائل ضمن المؤسّسات الديمقراطيّة. يجب تحديد صلاحيّات المجموعات والمناطق في العمليّة السّياسيّة كما يجب ضمان حقوق الأقليّات وخلق آليّات للإشراف على العمليّات الديمقراطيّة لصيانتها.

من الواضح أنّ الديمقراطيّة ليست نمط واحد من الحكم بل تختلف بإختلاف التكوين الإجتماعي للدول التي تعتمدها. لا يمكن للديمقراطيّة، على إختلاف أنواعها، أن تقوم وتستمرّ في دولة غير فاعلة، كما لا يمكن لإقتصاد أن ينمو دون دولة فاعلة.

عند تأسيس النّظام الديقراطيّ في دولةٍ ما، يستوجب ذلك وضع قوانين قيد التّنفيذ تمنح شعب تلك الدّولة حقوق لا تُنتقص، وتَفرُض عليه واجبات يحترمها. هذا ما يمكن تسميته برابطة المواطنة التي تخلقها الديمقراطيّة بين الدولة والمواطن.

ينبغي هنا التّوضيح لمَ رُبطت المواطنة بالديمقراطيّة. لقد تزامن إنتشار فكرة الديمقراطيّة مع صعود فكرة المواطنة إذ أصبحت مطبّقة ومحترمة في دولٍ أكثر بعد سقوط الإتّحاد السّوفياتيّ وتحوّل غالبيّة الدول التي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كانت جزءًا منه إلى ديمقرطيّة. كما أنّ المواطنة كمفهوم تحيل إلى شرطين أساسيّين: الأوّل هو قيام دولة وطنيّة، وما يستتبعها من إقامة مجتمع وطنيّ يقوم على إرادة العيش المشترك بين أبنائه، والثّاني يكون بإقامة توازن بين الحقوق والواجبات بعد أن كانت الواجبات، في عصور سابقة وفي أنظمة غير ديمقراطيّة، تطغى على الحقوق. بالإضافة إلى الضمانات التي يستوجبها مفهوم المواطنة من حقوق دستوريّة وقانونيّة تضمن المشاركة السّياسيّة الفاعلة، وحقوق إقتصاديّة وإجتماعيّة تمكّن المواطن من التّعبير عن رأيه ومصالحه بحريّة. ذلك أنّ المواطن غير المتمتّع بحقوقه الإقتصاديّة والإجتماعيّة لا يمكنه أن يكون مستقلاً وقادرًا على التّعبير عن رأيه ذلك بسبب إرتباطه، في أغلب الأحيان بسبب صعوبة الظّروف المعيشيّة، بمن يؤمّن له حدّ أدنى من الأمان الإقتصاديّ والإجتماعيّ.

كما أنّ الديمقراطيّة تستوجب المساواة والعدل بين المواطنين جميعًا دون أي تمييز لأيّ سبب يكون، وهي ترتكز على توافق مجتمعيّ يتمثّل بدستور يمنح الشّعب السّيادة، يساوي الجميع أمام أحكام القانون التي يَفرض إحترامها، يفصل بين السّلطات، يصون حقوق وحرّيّات كلّ مواطن دستوريًّا، قضائيًّا، قانونيًّا ومجتمعيًّا، ويؤمّن تداول السّلطات وبالتّالي إمكانيّة وصول الأقليّة المعارضة إلى السّلطة.

أمّا الأنظمة غير الديمقراطيّة، وكما أثبتت التّجارب التّاريخيّة، فهي تميل بمعظمها إلى تفضيل فئة من المواطنين على غيرهم حيث تمنحهم حقوق وواجبات وحرّيّات يكاد لا يحلم بها باقي المواطنين.

إنّ المواطنة المعاصرة ترتّب على كلّ مواطن في المجتمع السّياسيّ مجموعة حقوق وواجبات دون أيّ تمييز طبقيّ، إقتصاديّ، ثقافيّ، جنسيّ، أو عنصريّ[٣٢]. ولكنّ الصّعوبة التي تواجهها الأنظمة الديمقراطيّة المعاصرة هي أنّ الديمقراطيّة هي نظام حقوق وضعيّة، دون أن يولّد ذلك تلقائيًا الشّروط المطلوبة لممارسة فاعلة للحقوق وكذلك الواجبات. ليس كل ما يصون المواطنة الديمقراطيّة يتأمّن فقط بوجود المؤسّسات الديمقراطيّة. لهذا السّبب، تبقى بعض المجموعات غير قادرة على ممارسة حقوقها وواجباتها في العديد من الدول الديمقراطيّة، ممّا يعتبره البعض إنتقاصًا لديمقراطيّتها. نحن في مواجهة وحش جديد: ديمقراطيّات من دون مواطنة فاعلة لغالبيّة المجموعة السّياسيّة.[٣٣]

لكي تكون المواطنة فاعلة في ظلّ الديمقراطيّة، على الدولة أن تؤمن ثلاثة شروط: إلتزام الحكّام والمسؤولين بالدستور والقوانين، تطبيق القانون بشكل ملموس في علاقات الأفراد وإستعمال الأجهزة الأمنية والقضاء كوسائل لحفظ حقوق الأفراد وفضّ النّزاعات بينهم، وتأمين الأمان الجسديّ، التّعليم وحق الوصول إلى المعلومات لكافة المواطنين. إن لم تؤمّن الدولة حقوق وواجبات المواطنة، وإن لم ينتظم المواطنون لتفعيل حقوقهم وإرغام الدولة على الإلتزام بمسؤوليّاتها، يكون مفعول المواطنة عقيم.

تستوجب الديمقراطيّة من المواطنين، كما من الدولة، تعديل مواقعهم وأدوارهم في ظلّها. لم يعد المواطنون مرغمون على الواجبات، كدفع الضرائب، ومستثنون من الحقوق، كحق التصويت، بل أصبحت هذه الحقوق والواجبات تعبيرًا عن رابطة تجمعهم بالدولة، تشعرهم بحس الإنتماء إلى كيان يمثّلهم ويعمل لصالحهم، وتجعلهم مسؤولين مدنيًّا عنها. أمّا الدول، خاصّة الديمقراطيّات الجديدة، عليها أن تحقق متطلّبات المواطنة المدنيّة، السّياسيّة والإجتماعيّة، بشكل متساوٍ.

في الديمقراطيّات الجديدة، تكون المؤسّسات التّمثيليّة ضعيفة، المجتمع المدنيّ مشرذم، ذكريات التّعسّف السّياسيّ ما زالت نضرة والإيديولوجيّات المضادة للديمقراطيّة ما زالت حيّة.[٣٤] بالتّالي، ليس بالإمكان تجنّب واقع الديمقراطيّات الجديدة غير الفاعلة كليًّا أو غير المُساوية بين المواطنين، ويعود ذلك أيضًا إلى عدم الإستقرار السّياسيّ الذي تمرّ به الدولة، الحيرة حول القواعد الدستوريّة التي يجب أن تُنصّ، الأزمة الإقتصاديّة التي غالبًا ما تمرّ بها، أو حتّى الإضطراب الإجتماعيّ عند تعدّد المجموعات داخل الدولة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

الواحدة. لكن، المأزق الحقيقيّ في الواقع السّياسيّ الدوليّ الذي تعيشه الدّول النّامية اليوم يكون بإستمرار الإنسلاخ بين الديمقراطيّة والمواطنة لفترة ما بعد إستقرار المؤسّسات الديمقراطيّة والإقتصاديّة. وذلك لأسباب عدّة، منها:

- إختراق المصالح الخاصّة الحكومات الوطنيّة بشكل تعجز معه هذه الأخيرة من تطبيق سياسات شاملة.
- الإصلاحات الإقتصاديّة التي تقود إلى إقتصاد السّوق الذي يقلّص من العائدات الضريبيّة وبالتّالي من القدرة على الإنفاق للصّالح العام، مما قد يقود في بعض الحالات إلى زعزعة الدولة في تأمين الحماية الأمنيّة، التّعليم، وفي المحافظة على المداخيل.
- التّحوّل في نظام الحكم قد يضع الدولة على المحك خاصّةً إن لم تتمكّن من السّيطرة على أراضيها وتطبيق قوانينها بشكل كامل على كلّ المواطنين، فيشعر المواطن بعدم العدالة والمساواة وتقلّ الثّقة في الديمقراطيّة المعتمدة وبالتّالي في الدولة نفسها.

إنّ النّظام الديمقراطيّ ليس النّظام الوحيد الموجود في القرن الواحد والعشرين، كما ليس نظامًا أحاديّ النمط، فهو يختلف بأنماطه وتطبيقاته حسب المجتمعات التي تعتمده. الديمقراطيّات لا تتشابه. لكنّ، هناك بعض الميّزات التي تتمتّع بها كلّ الديمقراطيّات الموجودة في العالم اليوم، أهمّها الحرّيّات والحقوق والواجبات المصانة للمواطنين التي تتوّج بحقّ الإنتخاب والتّرشّح، حريّة التّعبير، وباقي الحقوق المدنيّة والسّياسيّة التي تمنح المواطن حقّ المشاركة في الحياة العامّة. هذا الحقّ يمكن إعتباره أيضًا واجب على المواطن إذ إمتناعه عن التّصويت، مثلاً، لديه أثرًا سلبيًّا على الديمقراطيّة. إضافةً إلى الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة التي تجعل من المواطنة كاملة. لكن، تداعيات الديمقراطيّة لا تقتصر على المواطن وحده، بل تمتدّ إلى الدولة التي تزداد مسؤوليّتها تجاه مواطنيها، كما تصبح مهامها أكثر توجّهًا نحو الفرد.

هناك من الباحثين من يفرّق بين ديمقراطيّة وأخرى بحسب درجات "ديمقراطيّتها" مشدّدين على العلاقة بين ما يريده المواطن وما تقوم به الدول فعلاً مطلقين على الدول التي تستمع إلى مواطنيها إسم "الحكم المتجاوب"[٣٥]. ولكنّ باحثين آخرين شككوا بمدى وعي المواطن بشكل يجعله كفوء للعب دور في الحكم يتجاوز الإقتراع والمحاسبة. لا يمكن لكلّ الديمقراطيّات أن تتشابه، كما لا يمكن لكلّ المواطنين التمتّع بالوعي السّياسيّ والمدنيّ نفسه، ممّا يفسّر إختلاف تعامل الحكومات مع مطالب مواطنيها.

الديمقراطيّة كنظام تؤثّر وتوجّه المواطنين والدول على حدّ سواء، كما تخلق بينهم رابطة المواطنة التي تعتبر أساسيّة في كلّ دولة ديمقراطيّة. بما أنّ الديمقراطيّات لا تتشابه، إنّ التّحوّل الديمقراطيّ لا يحصل في الأسلوب نفسه في كلّ مرّة.

الفصل الثاني: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ وتحدّيات الديمقراطيّة

في هذا الفصل، سنستعرض نماذج من التحول الديمقراطي في دولة متجانسة مثل تونس ودولة متعددة الثقافات مثل تشيكوسلوفاكيا. سنتعرف على تجارب مختلفة لفهم كيف تطورت الديمقراطية في هذه السياقات المتنوعة وكيف تم مواجهة التحديات.

الديمقراطية هي نظام سياسي يهدف إلى تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الحكومية. إن تطبيق هذا النظام يتطلب فهمًا عميقًا للسياق السياسي والثقافي في كل دولة. سنتعرف على تجارب دولتين تمثلان نماذج مختلفة:

تونس هي دولة تتميز بتنوع ثقافي محدود، وهذا قد أثر إيجاباً على تطبيق الديمقراطية بعد الثورة في ٢٠١١. سنتعرف على كيفية تطور الديمقراطية في تونس وكيف استفادت من تجربتها السابقة في بناء نظام ديمقراطي جديد.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

تشيكوسلوفاكيا هي دولة تتميز بتنوع ثقافي ولغوي، وقد شهدت تحولًا ديمقراطيًا بعد انهيار الشيوعية في أواخر القرن العشرين. سنتعرف على كيفية تعامل تشيكوسلوفاكيا مع هذا التحول وكيف نجحت في بناء ديمقراطية قوية.

سنستخدم هذه الأمثلة لفهم كيف يمكن للديمقراطية أن تتجذر وتتطور في سياقات مختلفة، سواء كانت الدول متجانسة أم متعددة الثقافات. سنتعرف على التحديات الفريدة التي تواجه كل دولة وكيف تمكنت من التغلب عليها وتعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي.

الفقرة الأولى: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ: بين دولة متجانسة ودولة متعدّدة

في هذه الفقرة، سنستعرض نماذج مختلفة لعمليات التحول الديمقراطي، سواء في دول متجانسة أو دول متعددة الثقافات. سنركز بشكل خاص على الاستفادة من تجارب تونس وتشيكوسلوفاكيا كنماذج تحول ديمقراطي، حيث يمكننا مقارنة تلك التجارب لفهم كيفية تأثير الثقافة والسياق الاجتماعي على العمليات الديمقراطية.

سنبدأ بدراسة تونس كنموذج لعملية التحول الديمقراطي في دولة متجانسة. تونس كانت محط اهتمام دولي كبير بعد الثورة التونسية عام ٢٠١١ وسقوط نظام الرئيس السابق بن علي. سنستعرض كيف أثرت هذه الثورة على تونس وكيف تم تطبيق الديمقراطية هناك.

ثم سنتناول تجربة تشيكوسلوفاكيا كنموذج لتحول ديمقراطي في دولة متعددة الثقافات. سنلقي نظرة على تاريخ تشيكوسلوفاكيا وكيف تم تقسيمها إلى دولتين مستقلتين في عام ١٩٩٣ (جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا) بطريقة سلمية. سنبحث في كيفية تطبيق مبادئ الديمقراطية في هذا السياق المتعدد الثقافات.

من خلال دراسة هذين النموذجين، سنحاول فهم كيفية تأثير العوامل الثقافية والسياق الاجتماعي على العمليات الديمقراطية في دول متجانسة ومتعددة الثقافات، وكيف يمكن التغلب على التحديات التي تواجهها عمليات التحول الديمقراطي.

أولاً: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ في دولة متجانسة - تونس

إنّ الدولة التونسيّة هي دولة ترتكز على الأسس المدنيّة - رغم كونها دولة إسلاميّة – وأسس تجاريّة، تتميّز بتجانس[٣٦] ثقافيّ، إثنيّ، وديني، وبنية حكم مركزيّة. لطالما إعتبرت تونس النموذج الأفضل للديمقراطيّة بين الدول العربيّة، إذ إنّها تحتوي على نسبة عالية من المواطنين المتعلّمين، طبقة وسطى كبيرة، مجتمع متجانس وإرتباط إقتصاديّ وثيق بأوروبا. من العوامل التي ساعدت على التّحوّل الديمقراطيّ السّلمي في تونس، على خلاف الدول العربيّة الأخرى:

أولاً، حياد الجيش الذي لم يقف بوجه المظاهرات الشّعبيّة ضدّ نظام بن علي ورفض، بفعل عدم إلتزامه بواجبات جيوش الأنظمة الإستبداديّة والديكتاتوريّة، أن يدعم النّظام القائم.[٣٧] وقد حافظ الجيش التونسيّ على حياده بين الشّعب والحكم خلال المظاهرات الشّعبيّة التي إندلعت في ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠ وإستمرّت حتّى ١٤ كانون الثاني ٢٠١١. هذا الحياد أدّى إلى شعبيّة لدى الشّعب التونسيّ الذي أصبح ينظر إليه كحصن منيع ضدّ القوى الأمنيّة التي تعتبر قمعيّة.[٣٨] يظهر حياد الجيش بشكل أوضح عندما رفض عمّار، الذي كان قائدًا للجيش في ظلّ حكم بن علي، التحرّك ضدّ المدنيّين، وأكثر، عندما رفض إستلام الحكم رغم مطالب شعبيّة بذلك.

ثانيًا، وجود النّخبة السّياسية التي كانت تؤمن بالمبادئ الديمقراطيّة وترغب تطبيقها وإحترامها في تونس.[٣٩] بالنّسبة إلى لاري دياموند، لا يمكن لأيّة دولة أن تتحوّل بنجاح إلى الديمقراطيّة، ما لم تكن النّخبة السّياسيّة داعمة للتّحوّل ومناصرة للديمقراطيّة، فيجب بناء التّحوّل إلى الديمقراطيّة على الإرادة الحرّة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

والقناعة بضرورة حصوله.[٤٠] لا يجب الإفتراض أن جميع افراد النّخبة التّونسيّة كانوا مقتنعين بنفس المبادئ المتعلّقة بالتحوّل إلى الديمقراطيّة، ولكن كان هناك موافقة ضمنيّة على ضرورة التخلّص من الديكتاتوريّة التي كانت قائمة.

ثالثًا، الإعتراف بالتّعدّدية في ظلّ المظاهرات الشّعبيّة التي إعترفت بوجود عدد كبير من الأحزاب والجماعات المتباينة الرؤى والأفكار. بالإضافة إلى تأسيس *"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السّياسيّ والإنتقال الديمقراطيّ"* في ١٧ كانون الثاني ٢٠١١. هذه الهيئة تضمّنت شخصيّات عدّة، ذات مبادئ وأفكار وإتّجاهات مختلفة، كوسيلة للتعبير عن قبول جماعي للثّورة، وكرمز للدفاع عنها ودعمها. فضلاً عن إنشاء *"الجمعيّة الدستوريّة"* التي تألّفت من ٢٢ عضو لتمثيل جميع الفئات الكبرى ومصالحها.

رابعًا، الإلتزام بالحوار، أكان ذلك على مستوى النّخبة السّياسيّة للوصول إلى توافق، أو على مستوى الجمعيّة الدستوريّة التي إعتمدت الحوار البنّاء للوصول إلى دستور مقبول من جميع المواطنين التونسيّين. بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات الحوار الوطنيّ التي تجمع ممثّلين من الأحزاب التونسيّة، المفكّرين، السياسيّين وهيئات المجتمع المدنيّ لمحاولة الوصول إلى توافق حول المسائل التي كانت إشكاليّة في المجتمع التونسيّ؛ كحقّ الإضراب الذي مُنح في النّهاية إلى المواطن التّونسيّ، والنّظام السياسيّ الذي يجب إتّباعه حيث تمّ إختيار نظام مختلط يمزج النّظامين البرلمانيّ والرّئاسيّ.

ولكن، كلّ هذه العوامل لا تعني في أيّ حالٍ من الأحوال أنّ الحياة السّياسيّة التّونسيّة خالية من الإضطرابات بين السّياسيّين، ومن الفضائح والفساد.

خامسًا، شكّلت الإنتخابات الأولى في تونس مؤشّرًا أوّليًّا لنجاحها؛ لم يتمكّن حزب واحد من الحصول على الأغلبيّة الشّعبية، بل نتج عن الإنتخابات نوع من "الترويكا"، بين حزبين مدنيّين والحزب الإسلاميّ. أدّى ذلك إلى نشوء حكومة إئتلافيّة فاعلة، عوضًا عن سيطرة حزب واحد على السّلطة أو حتّى تشتيتها بين أحزابٍ عدّة. يعود الفضل في ذلك، بشكل جزئيّ، إلى قوانين إنتخابيّة تجيز النّسبيّة، ممّا يحتّم على الفائزين التّضامن والتّعاون لخدمة المصلحة العامّة.[٤١] حتّى بالشّوائب التي كانت موجودة في هذه الإنتخابات، لقد تميّزت بالتّنافسيّة، الحريّة والشّفافيّة.[٤٢]

سادسًا، يتميّز المجتمع المدنيّ التونسيّ بصلابته ودعمه للديمقراطيّة، عبر رقابته الصّارمة للحكّام وتحرّكه عند إبتعادهم عن المبادئ الديمقراطيّة، وعبر تسهيله للحوار بين القوى السّياسيّة، خاصّة عند عرقلة إتّخاذ القرارات. تعدّدت أمثلة تحرّك المجتمع المدني للمحافظة على الديمقراطيّة وحمايتها من أيّ تعسّف في إستعمال السّلطة؛ كالمظاهرات التي قادتها الجمعيّات النّسائيّة عند إقتراح الجماعات الدّينيّة بديل عن المساواة بين الرّجل والمرأة في الدستور التّونسي، وكذلك التّحرّكات التي قام بها القضاة، عندما حاولت الحكومة التّدخل في شؤون القضاء والحدّ من إستقلاليّته.[٤٣]

على الرّغم من النّجاح الذي حققه التّحوّل الديمقراطيّ في تونس حتّى اليوم، ستواجه الديمقراطيّة في تونس، في السّنوات القادمة، تحدّيات تتعلّق بالأمن، الإقتصاد والثّقافة. تواجه تونس نسبة بطالة عالية عند الشّباب أي ٣٠% ، بالإضافة إلى مشكلة الإسلاميّين المتطرّفين الذين يشكّلون تهديدًا للأمن الداخليّ كما الإقليميّ إذ إنّ نسبة مرتفعة من الإرهابيّين النّاشطين تأتي من تونس.[٤٤] يجب أن تَعزل تونس ظاهرة الإرهاب، تقلّص الفوارق الإجتماعيّة والمناطقيّة من خلال تشجيع التّوظيف المحلّي وسياسات الإستثمار، كما يجب إصلاح المناهج التّعليمية لخلق مجتمع قائم على المعرفة. تشمل الأهداف الأساسيّة التي يجب على الحكومات التّونسيّة أن تحققها، بناء ثقة الشّعب بالحكّام، خلق بيئة حياديّة، آمنة وشفّافة لضمان إجراء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الإنتخابات في أفضل الظّروف الديمقراطيّة.[٤٥] نجح التّحوّل الديمقراطيّ في تونس ولكنّ التّرسيخ الديمقراطيّ مازال يخضع للتّجربة.

يشكّل التّحوّل الديمقراطيّ في تونس نموذجًا عن التّحوّل الديمقراطيّ داخل دولة متجانسة بشكل سلميّ، الذي تبدو عليه باكرًا بوادر نجاح قد تشكّل نموذجًا لدول متجانسة أخرى راغبة بالقيام بهذا التّحوّل في المستقبل، إن أخذت بالإعتبار الفروقات المجتمعيّة.

كما يظهر التحول الديمقراطي في تونس كمثال مميز على العملية التي يمكن أن تحدث عندما يتطلب المجتمع التغيير السياسي والاجتماعي. منذ ثورة الياسمين في عام ٢٠١١، شهدت تونس تحولًا استثنائيًا من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ناشئ. وقد أدت هذه العملية إلى تشكيل هوية وطنية جديدة ترتكز على مفاهيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت تونس خلال هذه الفترة، فإن التحول الديمقراطي ما زال قائمًا ويعكس إرادة الشعب في تحقيق التغيير والتقدم. يتعين على تونس أن تواصل بناء مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة الواسعة من أجل الحفاظ على هذا النجاح.

كما يثبت النموذج التّونسيّ ما ناقشناه في الفصل الأوّل من هذا البحث فيما يتعلّق بسهولة التّحوّل الديمقراطيّ في دولة متجانسة.

هناك من الباحثين من يعتقد أنّ حصول التّحوّل الديمقراطيّ سلميًّا يؤدّي إلى نظام مستقرّ وأقل عرضة للإضطرابات وإمكانيّات الإنتكاس نحو نظام مغاير. إذ يكون التّحوّل نتيجة إقتناع أفراد شعب الدولة بالديمقراطيّة كأفضل نظام حكم.[٤٦] لكن، ينتج التّحوّل السّلمي أيضًا عن تنحّي السّلطة بوجه ثورة الشّعب، إراديًّا، أو كرهًا (بسبب عدم دعم الجيش لها مثلاً).

ثانياً: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ في دولة متعدّدة - تشيكوسلوفاكيا

نشأت فدراليّة تشيكوسلوفاكيا من بقايا الإمبراطوريّة النّمساويّة المجريّة في نهاية الحرب العالميّة الأولى. تتكوّن هذه الدولة من "التشيكيّين" و "السّلوفاك" اللّذان يريان أنّهما يشكّلان قوميّتين مختلفتين، رغم تشابه اللّغتان التّشيكيّة والسّلوفاكيّة. في شباط ١٩٤٨، تسلّم الحزب الشّيوعي الحكم في تشيكوسلوفاكيا بعد إنقلاب مدعوم من الإتحاد السّوفياتيّ.

لم تبقَ العلاقة بين تشيكوسلوفاكيا والإتّحاد السّوفياتيّ جيّدة حتّى إنهيار هذا الأخير. في كانون الأوّل ١٩٦٨، أطلق أليكساندر دوبشك، رئيس الحزب الشّيوعيّ في تشيكوسلوفاكيا، إصلاحات تحرّريّة عدّة. هذه الإصلاحات دفعت الشّعب إلى المطالبة بإصلاحات إضافيّة تقود إلى ديمقراطيّة فعليّة متحرّرة من الإتّحاد السّوفياتيّ. رغم أنّ هدف دوبشك لم يكن ديمقراطيًّا[٤٧]، لم يقتنع الإتّحاد السّوفياتيّ بقدرته على ضبط المطالبات الشّعبيّة التي تحوّلت إلى ربيع براغ، ودخلت القوّات السّوفياتيّة إلى تشيكوسلوفاكيا في آب ١٩٦٨ وأطاحت بدوبشك وأنهت الإصلاحات لتحكم السّيطرة الشّيوعيّة.[٤٨] شكّلت هذه الثّورة فشل في محاولة أوّليّة للتّحوّل إلى الديمقراطيّة.

في النّصف الثّاني من عقد الثّمانينيّات من القرن الماضي، تراجعت السّيطرة الشّيوعيّة، التي كانت مُحكمة سابقًا، على دول الإتّحاد السّوفياتيّ تبعًا لسياسات غربتشوف الهادفة لإعمار الإقتصاد والسّياسة الشّيوعيّة، وجعل السّياسات الشّيوعيّة شفّافة وقابلة للنّقاش.[٤٩] حاول الحزب الشّيوعيّ جاهدًا لمنع تطبيق سياسات غربتشوف في تشيكوسلوفاكيا. كان الحكم السّياسيّ الديكتاتوريّ رافضًا لأيّ نقد لممارساته، وكان يعاقب بشدّة أيّ ناشط سياسيّ في ثمانينيّات القرن العشرين.[٥٠] إعتُمدت السّياسات القامعة سياسيًّا حتّى بعد سقوط جدار برلين وتحرّر بولندا وهنغاريا من الشّيوعيّة. لكن، بالتّزامن مع بدء إنهيار الإتّحاد السّوفياتيّ، نشبت

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الثّورة الملوّنة في تشيكوسلوفاكيا في الأسابيع السّتّة الأخيرة لعام ١٩٨٩، مطالبةً بتغيير النّظام وإنهاء الحكم الشّيوعيّ. لم يكن يتمتّع الحكم الشّيوعيّ بأي دعم داخليّ في ١٩٨٩ ولم يكم بمقدرته أن يفرض قبوله بالقوّات السّوفياتيّة كما فعل سابقًا، لذا إنسحب وإستبدل بحكومة غير شيوعيّة في كانون الأوّل.[٥١] كانت هذه الثّورة سلميّة وحققت إنتصارًا، وزادت شعبيّة الرّئيس هافيل الذي أعطى الدولة حسًّا من الوحدة والفخر.[٥٢] إشارةً إلى الإنقسام بين التّشيكيّين والسّلوفاك على تسمية هذه الثّورة، إذ عرفت في تشيكيا بالثّورة المخمليّة، أمّا في سلوفاكيا، فعرفت بالثّورة اللّطيفة.

على الرّغم من نجاح الثّورة السّلميّة، بدأت ملامح التّوتّر والإنقسام تظهر على السّاحة السّياسة والوطنيّة في تشيكوسلوفاكيا. في حزيران ١٩٩٠، ربحت في الإنتخابات النّيابيّة الأولى، المجموعتان اللّتان كانتا الدّاعمين الأكبر للثّورة، وهما يمثّلان التشيك والسّلوفاك على حدّ سواء. وكانت كلّ واحدة منهما متشكّلة من مختلف القوى والتّوجّهات السّياسيّة. هذا التّنوّع داخل كلّ مجموعة إستحال معه تحوّل أيّ منها إلى حزب سياسيّ فاعل، وأدّى إلى إنقسامها وتفتّتها. كما أنّ الدولة كانت تعاني من أزمة إقتصاديّة، كباقي دول أوروبا الوسطى،[٥٣] ولكن كانت آثار هذه الأزمة أكبر وأشدّ على المناطق السّلوفاكيّة من المناطق التشيكيّة التي كانت صناعيّة وتعرف نوعًا من الإزدهار.

نجح التّحوّل الديمقراطيّ في تشيكوسلوفاكيا ولكن لم تتمكّن من النّجاح كدولة. إزدادت المطالبات السّلوفاكيّة لنيل المزيد من الإستقلاليّة، بعد أن حصلت على نوع من الحكم الذّاتيّ، مما أدّى في سنة ١٩٩٣ إلى تفتيت تشيكوسلوفاكيا ونشوء دولتان: تشيكيا وسلوفاكيا.

هذا الإنقسام المفاجئ لم يعيق تطوّر الديمقراطيّة، الإصلاحات الإقتصاديّة ونظام التّعدّدية الحزبيّة في تشيكيا. وتبدو تشيكيا إحدى الدول الديمقراطيّة الأكثر إستقرارًا ونجاحًا على صعيدي السّياسة والإقتصاد من بين الدول الشّيوعيّة السّابقة، خاصّةً في منتصف وأواخر التّسعينيّات من القرن العشرين.

نجحت تشيكيا في التّحوّل من شيوعيّة إلى ديمقراطيّة في ظلّ دولة أكبر كانت تشيكوسلوفاكيا، كما نجحت في ترسيخ هذه الديمقراطيّة من كلّ النّواحيّ: السّياسيّة، من خلال إقامة نظام التّعدّدية الحزبيّة وإنتخابات عادلة، شفافة ونزيهة، والتّمسّك بالمبادئ والممارسات الديمقراطيّة، والإقتصاديّة، من خلال النّهوض بإقتصادها والقيام بالإصلاحات الإقتصاديّة اللّازمة، من تخصيص ودعم قطاعات إقتصاديّة ناجحة ومنتجة،[٥٤] والإجتماعيّة من خلال قيام مجتمع مدنيّ قويّ وفاعل وإنتشار المواطنة الديمقراطيّة، خاصّةً في ظلّ مجتمع لم تشعر فيه أيّة مجموعة بالتّهميش أو عدم المساواة. توّجت الديمقراطيّة التشيكيّة في المجتمع الدولي بإنضمامها إلى الإتّحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤.

أمّا في سلوفاكيا، لم يكن للإنقسام النّتائج نفسها. فقد إختلفت النّواحي السّياسيّة والإقتصاديّة بين تشيكيا وسلوفاكيا. عانت سلوفاكيا من صعوبات إقتصاديّة كبيرة خاصّةً مع إعتماد إقتصادها على القطاع الزّراعي بشكل كبير، على خلاف تشيكيا الصّناعيّة.

تفصل بين تشيكيا وسلوفاكيا فروقات تاريخيّة كبيرة، ميّزت تشيكيا إيجابيًّا وعقّدت عمليّة التّرسيخ الديمقراطيّ في سلوفاكيا. لم تعش سلوفاكيا إستقرارًا سياسيًّا عند الإنفصال عن تشيكيا، ولكنّها تمكّنت من ترسيخ الديمقراطيّة بعد مسيرة طويلة من محاولة الحفاظ عليها، بخلاف تشيكيا التي رسّختها بسهولة وسرعة أكبر.

في سنة ١٩٩٤، حصلت نزاعات سياسيّة على مستوى الحكم حيث أطاح المجلس النيابيّ برئيس الوزراء تبعًا لإختلافه مع رئيس الجمهوريّة. وبقيت النزاعات بين الحكّام مزروعة في الحياة السّياسيّة السّلوفاكيّة. ورغم عدم الإستقرار السّياسيّ الكلّيّ، لم يتجاوز أي حاكم الحدود الدستوريّة، ولم تفشل أيّة حكومة إئتلافيّة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

في القيام ببعض الإصلاحات. لكن، لا يمكن تجنّب القواعد القانونيّة التي حرّفتها الحكومات لتسيطر على البيروقراطيّات على المستوى الوطنيّ والمحليّ، ولا المحاولات للسيطرة على الإعلام. كما أنّ النّزاعات بين المعارضة والحكومة لم تُعالج دائمًا عبر المؤسّسات الديمقراطيّة.[٥٥]

على المستوى الإجتماعيّ، يشكّل وجود الأقليّة الهنغاريّة تحدّيًا للحكومة السّلوفاكيّة إذ انّها كانت تمارس سياسات تؤدّي إلى تهميشهم. لكن، بقيت الضمانات لحريّة الرّأي والتّعبير، وحرّيّة نقد المعارضة للحكومة، تتمحور في نمو وتطوّر سريع وقويّ للمنظّمات غير الحكوميّة التي أعطت الأمل ببقاء الديمقراطيّة.

على المستوى الإقتصاديّ، رغم الصّعوبات الإقتصاديّة، نما القطاع الخاص في سلوفاكيا متزامنًا مع الإصلاحات السّياسيّة الهادفة للإنضمام إلى الإتّحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسيّ، الأمر الذي تحقّق عام ٢٠٠٤.

من خلال نموذج تشيكوسلوفاكيا، نرى أنّ التّحوّل الديمقراطيّ فيها كان له تداعيات مختلفة عن النّموذج التّونسيّ. فالتّحوّل الديمقراطيّ في تشيكوسلوفاكيا، رغم حصوله بطريقة سلميّة، أدّى إلى تفكّك الدولة إلى دولتين: تشيكيا وسلوفاكيا. طبعًا، الديمقراطيّة ليست سببًا للتفكّك، ولكنّها سمحت به تبعًا للظّروف التّاريخيّة للشّعوب المكوّنة للدولة. كما أنّ التّحوّل نفسه كان له نتائج مختلفة في كلّ من تشيكيا وسلوفاكيا، تبعًا لظروف وأوضاع كلٍّ منها.

لذا، أصبح واضحًا إختلاف التّحوّل الديمقراطيّ، كأسلوب ونتائج، في مختلف الدول، تبعًا لخصوصيّات هذه الدول، خاصّةً تكوينها الإجتماعيّ الذي يسهّل التّرسيخ الديمقراطيّ أو يعقّده. لكن، على الرّغم من الصّعوبات التي قد ينتجها التّحوّل الديمقراطيّ، تبقى الديمقراطيّة النّظام المرغوب عند غالبيّة الشّعوب.

الفقرة الثّانية: تحدّيات الديمقراطيّة والبحث عن بديل

تُعتبر الديمقراطيّة من أفضل أنظمة الحكم في العالم بسبب ما تؤمّنه للشّعب من حقوق وحرّيّات، وللدولة من إستقرار وإلتزام، وللمجتمع المدنيّ من قوّة وحرّيّة. لكن،لا يزال مفهوم الديمقراطيّة، والوسائل التي تعتمدها، غير متوافق عليها من قبل باحثي السّياسة.

يهدف الحكم إلى ممارسة السّلطة، وليس من الضّروري أن تُمارس السّلطة ديمقراطيًّا.[٥٦] أصبح العالم اليوم يبحث عن بدائل للديمقراطيّة كما نعرفها، فعصرنا "الحضاريّ" مفعم بالحروب والنّزاعات بقدر ما هو غنيّ بالسّلام والديمقراطيّة. وقد أطلق البعض على القرن الواحد والعشرين "قرن الحرب".[٥٧] لذا بدأ البحث عن بديل للديمقراطيّة، يكون فعلاً أفضل منها، حيث أصبحت التّحدّيات التي تواجهها عديدة ومتنوّعة، أبرزها:

<u>إقتصاديًّا وإجتماعيًّا</u>: تؤدّي الديمقراطيّة إلى زيادة الفروقات الإجتماعيّة والإقتصاديّة بين المواطنين، خاصّةً مع إعتماد الرّأسماليّة التي زادت الشّلخ بين الأغنياء والفقراء وقضت بشكل كبير على الطّبقة الوسطى. كما أنّ، رغم منح حقّ التّرشّح والإقتراع لكلّ أفراد الشّعب بالتّساويّ، واقعيًّا، يملك الأغنياء فقط فرصة بالنّجاح والوصول إلى المناصب العليا والتّمثيليّة. حتّى أنّ بعض المواطنين يُجبَرون على بيع أصواتهم الإنتخابيّة لتأمين حاجاتهم الأساسيّة. لذا، يتألّف الممثّلين المنتخبين من الأغنياء الذين سيحاولون قدر الإمكان الإستفادة من مناصبهم لتشريع قوانين ورسم سياسات تحقق مصالحهم. دون ذكر لعمليّات التّزوير التي تحصل غالبًا في الإنتخابات الديمقراطيّة لصالح فئة ذات نفوذ سياسيّة وإقتصاديّة.

إنّ الطّائفيّة أيضًا من التّحدّيات الإجتماعيّة في دول كثيرة، كالهند ولبنان، التي تدفع المواطنين للتّصويت حسب الطّائفة وليس البرامج. فيعمل الممثّلين المنتخبين على هذا الأساس لمصلحة طائفتهم وليس للمصلحة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

العامّة مفسدين بذلك جوهر الديمقراطيّة. وتصبح الطّائفيّة، سواء كانت إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة أو غير ذلك، أكثر خطورة عندما تتكتّل طائفة ما بوجه أخرى وتشكّل الأكثريّة المطلوبة للتّشريع والتّنفيذ والحكم.

كما تواجه الديمقراطيّة خطرًا بالمواجهة العنيفة عند إستمرار تهميش أقليّة معيّنة، أو عدّة أقليّات، لفترة طويلة من الزّمن. خاصّةً إن مارست تجاههم سياسات غير ديمقراطيّة أو قمعيّة. كما أنّ الديمقراطيّات الجديدة التي لم تترسّخ بعد تواجه خطر المعارضة المسلّحة إن لم تتمكّن من إنتخاب حكومة قويّة تنسج مبادئ الديمقراطيّة بين أفراد المجتمع.

سياسيًّا: ينتشر الفساد بين الحكّام السّياسيّين والوزراء في العديد من الدول الديمقراطيّة، خاصّة الجديدة منها، بحيث يصبحون غير صادقين، وعاجزين عن خدمة المصلحة العامّة. يؤدّي هذا إلى زعزعة ثقة الشّعب بالحكم والحكّام وقد يقلّص نسبة المشاركة في الإنتخابات من منطلق اليأس في إمكانيّة التّغيير للأفضل، ممّا يؤثّر سلبًا على سير الديمقراطيّة الفعليّة في هذه الدول.[٥٨] هذا النّوع من الحكّام قد لا يؤمن بالمبادئ الديمقراطيّة، ولكنّه يتكيّف مع الواقع ليصل إلى السّلطة ويحقق مكاسب له، مستعينًا بشعارات الديمقراطيّة.[٥٩] على الرّغم من وجود العديد من الوسائل لمنع هؤلاء من الوصول، أو لمحاسبتهم والإطاحة بهم، إنّ وصولهم يشير إلى ضعف في أركان الديمقراطيّة.

ومن التّحدّيات أيضًا وصول حكّام غير ديمقراطيّين، بواسطة الإنتخابات الحرّة، العادلة والنّزيهة ، ليس لتحقيق مكاسب ماديّة أو معنويّة فقط، بل لتغيير الحكم والقوانين. مثل وصول هتلر إلى السّلطة بالطّريقة الديمقراطيّة وتحوّله إلى ديكتاتور.

هناك تحدّي كبير للديمقراطيّة يشهده العالم اليوم يتمثّل بوصول حكّام إلى السّلطة، وتطبيق سياسيات مصيريّة دون الحصول على أكثريّة أصوات الشّعب. هناك حالات متعدّدة حيث إنتخب الحكّام رغم إقبال النّاخبين المنخفض إلى الإنتخابات.[٦٠] كما حالات حصول إنقسام بين النّاخبين إلى شريحتين كبيرتين شبه متساويتين. على سبيل المثال، في ١٩٩٢ في إستفتاء الرّأي الذي قامت به الحكومة الفرنسيّة لتقرير الإنضمام إلى الإتّحاد الأوروبيّ، كانت نتائج التّصويت عند الشّعب الفرنسيّ ٥١% مع الإنضمام، مقابل ٤٩% معارضين للإنضمام.[٦١] تبدو هذه النّتائج مخيفة، إذ إنضمّت فرنسا إلى الإتّحاد الأوروبيّ رغم رفض ما يقارب نصف الذين شاركوا في الإستفتاء.

تعرّف الديمقراطيّة بأنّها حكم الشّعب، فكيف تحكم الديمقراطيّة على الرّغم من معارضة نصف الشّعب؟ كيف يُقبَل رئيس ديمقراطيّ منتخب من أقليّة الشّعب، أي شريحة من الذين أقبلوا على الإنتخابات؟ هذا تحدٍّ للديمقراطيّة سياسيًّا، إذ أصبح المواطنون غير مهتمّون بالشّأن العام أو غير مقتنعين بالمرشّحين. كما قد يرتبط الإقبال المنخفض للإقتراع إلى نسبة متدنّية من الوعي السّياسيّ. قد إتّخذت بعض الدول كبلجيكا، خطوات إصلاحيّة لمعالجة هذه المشكلة، ولكن ليست كلّ الدول قادرة على جباية الغرامات من مواطنيها الذين إمتنعوا على التّصويت، كما أنّ الدولة قد لا تتحمّل إجراء إنتخابات جديدة فقط للحصول على نسبة ناخبين مرضيّة.

يجدر الإضاءة أيضًا على واقع السّياسات الحكوميّة في ظلّ الديمقراطيّة. بما أنّ الديمقراطيّة تستوجب إقامة إنتخابات دوريّة، تكون الحكومات والمجالس التّمثيليّة خلال ولايتها في تجربة أمام العارضة وأمام الرّأي العام، الذي يكون أحيانًا مدعومًا دوليًّا أو إقليميًّا. هذا ما يدفع بالحكومات إلى إتّخاذ سياسات إرضائيّة تكون منافعها مقتصرةً على المدى القصير، وبالتّالي تصبح نادرة السّياسات التي تعود بمنافع كبيرة على الدولة والمجتمع ولكن تتطلّب وقت في تنفيذها، خوفًا من إعتبارها مشابهة للسّياسات التي كانت متّبعة في الأنظمة الشّموليّة.[٦٢]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

لعلّ أكبر تحدٍّ تواجهه الديمقراطيّة في القرن الواحد والعشرين هو تراجع مصداقيّتها والقدرة على المحاربة من أجلها. إنّ ممارسات الديمقراطيّات غير الديمقراطيّة مع دولٍ أخرى قد تدفع هذه الدول إلى الحروب والدّمار، كما قد تدفعها بالإتّجاه المعاكس للديمقراطيّة. كما أنّ تدخّل الدول الديمقراطيّة بالشّؤون الداخليّة للدول الأخرى، وإقامتها لأنظمة "دمية" فيها لا تعكس إرادة الشّعب بقدر ما تحقق مصالح تلك الدول التي تُسمّى ديمقراطيّة.

فكرة السّلام الديمقراطيّ التي ناقشناها سابقًا تبدو جذّابة لبعض الدول كي تقوم بالتّحوّل الديمقراطيّ، ولكن الواقع والتّاريخ قد أشارا أنّ الحروب بمعناها التّقليديّ بين الدول قد إنتهت فقط لتفسح المجال أمام حروب من طبيعة أخرى. نرى أنّ أكبر وأهمّ الديمقراطيّات اليوم تقود حروبًا بالوكالة، حروبًا نفسيّة وحروبًا إقتصاديّة من بين أنواعٍ أخرى عديدة. هذا أيضًا تناقض على قدر ما هو تحدٍّ لا يمكن لأيّة ديمقراطيّة تناسيه اليوم.

هذه قلّة من التّحدّيات التي تواجهها الديمقراطيّة اليوم، ولكنّها أكثرها بروزًا ووضوحًا.

إضافةً إلى التّحدّيات التي تواجهها الديمقراطيّة اليوم، هناك العديد من التّناقضات التي تنتج عن الديمقراطيّة نفسها، أبرزها:

حصول إختلاط بين الواقع السّياسيّ والواقع الإقتصاديّ حيث أنّ هناك صلة شائعة بين الديمقرطيّة والسّوق الحرّة. لكن، الديمقراطيّة لا تتطلّب تحرير السّوق الإقتصاديّ بشكل تلقائيّ، ولا يقود تحرير السّوق دائمًا إلى ديمقراطيّة.

كما قد تخلق الديمقراطيّة جيوشًا أكثر فاعليّة من الأنظمة الإستبداديّة التي تفرض الخدمة العسكريّة وتضع كلّ إمكاناتها لتقوية الجيش. إنّ رغبة الحرّيّة هي جوهر الديمقراطيّة بالنّسبة إلى الشّعب، لكن الغريب رغبة الشّعب في تأدية الخدمة العسكريّة للدّفاع عن ديمقراطيّة بلاده، كفخرٍ له، رغم عدم إضطراره لذلك. لكن، عوامل كثيرة تؤدّي إلى زيادة قدرة الدولة العسكريّة وتفعيلها، كالتّطوّر التّكنولوجيّ، القدرة الماديّة، الإغراءات الماديّة التي تُغدق على الدّين يلتحقون بالجيش... بالطّبع إنّ هذا الطّرح لا ينفي تراجع جيوش العديد من الدول بعد تحوّلها الديمقراطيّ، كلّ هذا يعتمد على السّياسات الحكوميّة المتعاقبة فيما يخصّ السّياسة العسكريّة المُراد إتّباعها.

بالإضافة، تعمد بعض الأنظمة الديمقراطيّة إلى تخويف المواطنين للتّمكّن من تمرير بعض السّياسات والخطط، مثل حرب الولايات المتّحدة الأميركيّة على الإرهاب، وكالمرسوم الصّادر عام ٢٠٠٦ والذي سمح بزيادة صلاحيّات رئيس الجمهوريّة وقلّص بعض قواعد العدالة الأساسيّة كالحقّ التّقليديّ للمعتقلين في المطالبة بالنّظر بشرعيّة إعتقالهم. هذا المرسوم سمح للرّئيس الأميركيّ أن يعتقل أفرادًا لأجل غير محدّد، وأن يمنح مسؤولين أميركيّين حصانة من الملاحقة القانونيّة الهادفة لتجريم تعذيب كلّ من إعتقل قبل نهاية ٢٠٠٥. هذا أيضًا مثال عن تمرير مراسيم وقرارات غير ديمقراطيّة في أنظمة ديمقراطيّة.[٦٣]

تبدو التّحدّيات والتّناقضات المُشار إليها أعلاه وكأنّها شوائب أساسيّة قد تتواجد في طبيعة الديمقراطيّة كنظام، كما أنّها تعتبر أحيانًا شوائب يقتضي إصلاحها للوصول إلى الديمقراطيّة الفعليّة.

يمكن للحكومات أن تؤسّس لبعض الإصلاحات التي من شأنها تصحيح شوائب الديمقراطيّة؛ على الحكومات أن تنشر الوعي السّياسيّ بين الموطنين، وعليها لذلك أن تضمن حصولهم على حدّ أدنى من التّعليم يجيز لهم تقدير حقّ الإقتراع على أنّه واجب مواطنة أكثر منه إختيار. كما على الحكومات أن تُدمج المبادئ الديمقراطيّة في المجتمع حتّى تصبح من القيم التي يعيش المواطن في حدودها. يتأمّن بذلك إحترام

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

حقوق وحرّيّات الآخر بين الموطنين. كما يتكلّم باحثي هذه التّحدّيات بضرورة منع إستعمال الطّائفيّة في الإنتخابات، ولكن هذه الأمر لا ينجح ما لم تُلغَ الطّائفيّة من الذّهن الجماعي للأفراد المكوّنين للدولة.[٦٤]

كما يجب إتّباع نظام يتناسب مع بنية المجتمع ويؤمّن بالتّالي تمثيل حقيقيّ له، يجب صيانة حقوق وحرّيّات الأقليّات بشكل حقيقيّ، يجب دفع المواطنين على الإقتراع من خلال إعتماد سياسات تحفيزيّة تتمثّل بالتّوعية السّياسيّة والإشارة إلى أهميّة كلّ صوت، وإنماء حسّ من المواطنة والمسؤوليّة المدنيّة في كلّ مواطن، وعقابيّة من خلال فرض الغرامات المرتفعة على كلّ من لم ينتخب، يجب السّماح بمشاركة أكبر في صفوف المرشّحين من المستقلّين من خلال إعتماد قوانين إنتخابيّة تضمن تمثيلًا حقيقيًّا...

لكن، مع بقاء الحالة مستقرّة، بكل شوائبها وتحدّياتها، هناك من يبحث عن أنظمة بديلة للديمقراطيّة.

من أجل مقاربة الديمقراطيّة بطريقة تنافسيّة مع أنظمة بديلة، يجب أوّلاً تحديد المبادئ الأساسيّة التي يجب أن تُحترم في أيّ نظام ليتمّ إعتباره ديمقراطيّة. وهي: حكم القانون الذي يسمو فوق كلّ شيء آخر، إنتخابات حرّة، شفّافة، وتنافسيّة، مجتمع مدنيّ قويّ وفاعل، وإمكانيّة مراقبة الحكّام ومحاسبتهم بطريقة فعليّة. مع ممارسة حقيقيّة لهذه المبادئ الأربعة، يكون النّظام ديمقراطيًّا.[٦٥]

لذا، بإعتبار كلّ نظام لا يتميّز بهذه المبادئ الأربعة بأنّه نظام غير ديمقراطيّ، لننتقل إلى البدائل. أجرت جمعيّة بول لازارسفيلد دراسة[٦٦] بين ١٩٨٩ و١٩٩٨على مجموعة من المواطنين الذين كانوا سابقًا منتمين إلى الإتّحاد السّوفياتيّ، تشير إلى وجود خمسة بدائل يرونها أفضل من الديمقراطيّة.[٦٧]

١- العودة إلى الشّيوعيّة، يبدو هذا الخيار الأقرب إلى ما هم متآلفين معه. لكن، كل أركان النّظام الشّيوعيّ سقطت بسبب عدم نجاح ما كان يطبّق من خلالها، فلا عودة إلى ما فشل.

٢- الحكم العسكريّ، وكان أنصار هذا الخيار ينظرون إلى الأمثلة التي كانت قائمة في الشّرق الأوسط وأميركا اللّاتينيّة ومتأثّرين بتدخّل السّياسة الشّيوعيّة الكبير في المؤسّسة العسكريّة. بالنّسبة لهم، حكم عسكريّ قويّ يقود إلى حكم جيّد. لكن، مقارنةً مع الديمقراطيّة، تبدو تحدّيات هذا النّظام، من الإستبداد إلى التّعسّف بإستعمال السّلطة والإقتراب إلى الشّموليّة، طاغية على حسناته.

٣- نظام الحاكم القويّ. هذا النّوع من الأنظمة يمكن أن يشبه ديمقراطيّة الولايات المتّحدة الأميركيّة، كما قد يتحوّل إلى ديكتاتوريّة. فلا يمكن أن نخاطر بحرّيّات الشّعوب وحقوقهم. كما أنّ وفاة الحاكم القويّ ستترك فراغًا في الدولة قد تدفع بها إلى الفوضى ولربّما إلى الديكتاتوريّة، ما لم يكون البديل حاضرًا.

٤- نظام ملكيّ. هذا النّظام يقترب من نظام الحاكم القوّي، لا بلّ قد يَخفي رابطة المواطنة التي تجمع بين المواطن والدولة، خاصّة إن كان يعتبر نفسه الدولة. هنا، لا يعد للمواطنين من حقوقٍ وواجبات، بل أنّ كل حقّ يمنح يُعتبر منّة وكرم من العاطي.

٥- نظام التكنوقراط الإقتصاديّين، هذا النّظام يهدف في جوهره إلى إسعاف الدول المتحرّرة من الشّيوعيّة في مواجهة الأزمة الإقتصاديّة التي تمرّ بها، دون التّفكير بأركان الدولة الأخرى، كالسّياسيّة والإجتماعيّة.

هذه الأنظمة الخمسة التي طرحت كبدائل عن الديمقراطيّة لا تؤدّي إلى الغاية المرجوّة، أي الوصول إلى نظام حكم أفضل من النّظام الديمقراطيّ، بحيث أنّها تقود في أغلب حالاتها إلى الإستبداديّة وإلى أنظمة أسوأ من الديمقراطيّة بالنّسبة إلى المواطنين.

اليوم، هناك العديد من الطّروحات التي تدعو إلى نظام مختلط بين الديمقراطيّة والإشتراكيّة، كالنّظام الصّينيّ، كوسيلة تضعنا أمام نظام أفضل من الديمقراطيّة بمبادئها الأربعة. لكنّ الصّين اليوم تواجه العديد من التّحدّيات[٦٨] بدورها قد تتسبّب بمشاكل كبيرة تواجهها على كلّ الأصعدة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كلّ الذين يطرحون نظام الصّين كبديل عن الديمقراطيّة يركّزون فقط على النّمو الإقتصاديّ الكبير الذي تحققّه وعلى التّنمية التي تستخدمها كوسيلة لتوسيع نفوذها. بدأت إصلاحات الصّين الإقتصاديّة منذ سبعينيّات القرن الماضي، حتّى أصبحت الصّين في عام ٢٠١٠ أكبر دولة مصدّرة في العالم. لا يمكن لأحد أن ينكر ثقل الصّين الدولي اليوم كلاعب أساس على السّاحة الدوليّة. لكن، لا يجب علينا أن ننسى أنّ نظام الصّين هو شيوعيّ، والحزب الشّيوعيّ هو الحاكم دون وجود أيّة معارضة فعليّة لهذا الحزب. كما أنّ الأحزاب الثّمانية التي تعترف بها الدولة الصّينيّة كلّها تحت سيطرة الحزب الحاكم.[٦٩]

لا يمكن إعتبار النّظام الصّينيّ بديلاً أفضل من الديمقراطية المطبّقة في عالمنا اليوم.

في ٢٠١٥، أجريت دراسة على ١٦٧ دولة في العالم (حيث إستثنيت الدول الصّغرى) في بريطانيا من قبل مركز دراسات[٧٠]. وجدت هذه الدراسة وجود:

- ٢٠ دولة ذات نظام ديمقراطيّ يعتبر كامل، وتشكّل ١٢% من مجموع الدول أي ٨.٩% من مجموع سكّان العالم.
- ٥٩ دولة ذات نظام ديمقراطيّ يعتبر منقوص، وتشكّل ٣٥.٥% من مجموع الدول أي ٣٩.٥% من مجموع سكّان العالم.
- ٣٧ دولة ذات أنظمة مختلطة، وتشكّل ٢٢.٢% من مجموع الدول أي ١٧.٥% من محجموع سكّان العالم.
- ٥١ دولة ذات أنظمة إستبداديّة، وتشكّل ٣٠.٥% من مجموع الدول أي ٣٤.١% من مجموع سكّان العالم.

كما في العام ٢٠١٦، نلاحظ أنّ ٤٠% من دول العالم هي حرّة، ٢٤% دولة حرّة بشكل جزئيّ، مقابل ٣٦% دولة غير حرّة.[٧١]

لا يمكننا القول بأنّ الديمقراطيّة هي نتيجة حتميّة لكلّ الشّعوب أن تصل للمطالبة بها نظرًا للإحصاءات المقدّمة أعلاه، ولكن لا يمكننا أيضًا مخالفة الطّرح كليًّا نظرًا لإختلاف أوضاع وظروف كلّ دولة الداخليّة والإقليميّة، الإجتماعيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة.

كما لا يمكننا التّأكيد على أنّ الديمقراطيّة هي أفضل خيار أمام الشّعوب إلاّ إذا رضخنا لطرح يقول بأن الديمقراطيّة خيار قد تتّخذه بعض المجتمعات دون الأخرى.

من الواقعيّ القول بأنّ الديمقراطيّة المشوّهة والمنقوصة بتطبيقاتها المختلفة لسيت غاية مرغوبة، ولكن قبل إدانتها علينا العودة إلى البدائل. وكما رأينا لا تبدو البدائل القائمة في عالمنا اليوم سبيل أفضل من الديمقراطيّة. إشارةً إلى ما قاله وينستون تشرتشل عن الديمقراطيّة بأنّها أقلّ الأنظمة سوءًا، فهو لم يتفوّه بهذه الجملة دون خلفيّة قائمة على تجربته وشهادته بالأنظمة البديلة التي كانت قائمة في فترة مسيرته السّياسيّة.[٧٢] إنّ تحدّيات وشوائب الديمقراطيّة ناتجة عن النّواقص التي تسبّبها النّخبة السّياسيّة الحاكمة. لا يمكن للمطالب الشّعبية، المنادية بالحرّيّة والديمقراطيّة، أن ترسّخ لوحدها الديمقراطيّة رغم تشكيلها ضغطًا في الأنظمة غير الديمقراطيّة.

إنّ بحثنا عن نظام أفضل من الديمقراطيّة يكاد يشابه بحث أفلاطون عن الجمهوريّة المثاليّة. لا تبدو الديمقراطيّة بمبادئها وممارساتها سيّئة، ولكن طرق تطبيقها، على الرّغم من إختلافها، لا تتطابق مع كامل الغاية منها. لعلّ النّظام الأفضل من الديمقراطيّة الموجودة في عالمنا اليوم هي ديمقراطيّة مطبّقة كما يجب ومُصانة بكامل مؤسّساتها، قواعدها ومبادئها.

الخاتمة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

إنّ التّحوّل الديمقراطيّ الذي يستبدل النّظام السّياسيّ غير الديمقراطيّ في دولة ما بنظام ديمقراطيّ هو سيرورة طويلة لا تنتهي بوضع دستور ينصّ على الديمقراطيّة. بل، تلي عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ، عمليّة أخرى أطول وأكثر صعوبةً وهي عمليّة التّرسيخ الديمقراطيّ. في عملية التّرسيخ، على المواطنين الإلتزام بالقواعد الديمقراطيّة، وإحترام المبادئ الديمقراطيّة على انّها أصبحت جزءًا من سلّم قيمهم. كما عليهم تمرير جميع مطالبهم ونزاعاتهم بالمؤسّسات الديمقراطيّة لصيانة العمليّة الديمقراطيّة في الدولة.

أمّا الدولة نفسها، عليها إحترام أحكام القانون ومساواة جميع االمواطنين أمامه. عليها أيضًا أن تحترم سير العمليّة الديمقراطيّة بإحترام الحقوق والحرّيّات التي تُمنح للمواطنين، وعليها أن تكون فعلاً ممثّلة للشّعب وجاهدة لتحقيق المصلحة العامّة وليس مصالح متسلّمين زمام الحكم.

إنّ أفضل نظام حكم في العالم، حتّى اليوم، هي الديمقراطيّة التّمثيليّة عندما تُطبّق كما يجب. بسبب إستحالة تطبيق الديمقراطيّة المباشرة، على الشعوب أن تختار ممثّليها بالعمليّة الإنتخابيّة. لكن، لا يكفي ضمان الحقوق السّياسيّة والمدنيّة والحرّيّات لجعل من أفراد الشّعب مواطنين. فالمواطنة تقتضي أيضًا حقوقًا إقتصاديّة وإجتماعيّة تؤمّن إستقلاليّة المواطن الحقيقيّة التي تجيز له التّعبير عن آراءه ومواقفه بحرّيّة.

كما أنّ الحقوق التي يتوّجب على الدولة الديمقراطيّة تأمينها لمواطنيها تختلف بإختلاف إعتباراتها الإجتماعيّة والإقتصاديّة. فعمليّة التّحوّل الديمقراطيّة ليست عمليّة موحّدة ولا سيرورة واحدة تمرّ بها كلّ دولة بالشّكل نفسه والوسائل نفسها، فهي تختلف بإختلاف الدول. هكذا تختلف أيضًا شروط ومعايير الديمقراطيّة داخل كلّ دولة، مما يشرح إختلاف تطبيقاتها، لتكون الحقوق والواجبات الممنوحة لمواطني دولة متجانسة مختلفة عن الحقوق والواجبات الممنوحة لمواطني دولة متعدّدة.

إنّ التحدّيات التي تواجه الديمقراطيّة اليوم، والتي دفعت البعض إلى البحث عن بديل لها، يكون أفضل منها، تعود بمعظمها إلى الممارسات المشوبة والنّاقصة للديمقراطيّة الحقيقيّة. فلا يمكن على الأنظمة الديمقراطيّة في القرن الواحد والعشرين أن تهمّش فئة من مواطنيها أو ان تميّز أيّة فئة على حساب أخرى. كما لا يمكن ترك مواطنيها في ظروف إجتماعيّة وإقتصاديّة صعبة، تجعل من العمليّة الإنتخابيّة سوقًا تباع فيه الأصوات.

بناءً على البحث الحالي وتحليل التحول الديمقراطي وتحديات الديمقراطية في العالم "كيف يمكن للمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية أن تلعب دورًا أكبر في دعم العمليات الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد في الدول التي تواجه تحديات ديمقراطية، وكيف يمكن تطوير استراتيجيات جديدة لضمان استدامة الديمقراطية في هذه الدول؟"

المراجع

١. Bayer Markus, Bethke Felix, Lambach Daniel; **THE DEMOCRATIC DIVIDENT OF NONVIOLENT RESISTANCE**; Institute of Political Science, University of Duisburg-Essen; Journal of Peace Research, September ٣٠th ٢٠١٦
٢. Dahl Robert; **POLYARCHY: PARTICIPATION AND OPPOSITION**; Yale University Press; USA; ١٩٧١

ISSN–2536–0027

٣. Dawisha Karen, Parrott Bruce; **DEMOCRATIZATION AND AUTHORITARIANISM IN POSTCOMMUNIST SOCIETIES: THE CONSOLIDATION OF DEMOCRACY IN EAST-CENTRAL EUROPE**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٧
٤. Diamond, Larry, **The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World,** Holt Paperbacks, New York, ٢٠٠٨
٥. Harmsen Robert and Menno Spiering,. **EUROSCEPTICISM: PARTY POLITICS, NATIONAL IDENTITY AND EUROPEAN INTEGRATION;** Amsterdam; Radapi B.V; ٢٠٠٤
٦. Huntington Samuel; **THE THIRD WAVE: DEMOCRATIZATION IN THE LATE TWENTIETH CENTURY**; University of Oklahoma Press; USA; ١٩٩١; - http://www.ned.org/docs/Samuel-P-Huntington-Democracy-Third-Wave.pdf
٧. Mason David; **REVOLUTION AND TRANSITION IN EAST-CENTRAL EUROPE**; Westview Press, a division of HarperCollins Publishers Inc; Colorado, USA; ١٩٩٦
٨. Mill John Stuart; **CONSIDERATIONS ON REPRESENTATIVE GOVERNMENT**; New York Liberal Arts Press; USA; ١٨٦٢
٩. Murphy Emma; **THE TUNISIAN ELECTIONS OF OCTOBER ٢٠١١: A DEMOCRATIC CONSENSUS**; Journal of North African Studies; Volume ١٨, Number ٢; March ١st ٢٠١٤
١٠. Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; the john Hopkins University Press; Baltimore, Maryland, Great Britain; ١٩٩٨
١١. Przeworski Adam, **SUSTAINABLE DEMOCRACY**, Cambridge University Press, United Kingdom, ١٩٩٥
١٢. Wheaton Bernard, Kavan Zdenek; **THE VELVET REVOLUTION: CZECHOSLOVAKIA, ١٩٨٨-١٩٩١**; Westview Press; Colorado, USA; ١٩٩٢
١٣. Paul Lazarsfeld Society; Vienna; New Democracies; Barometer III
١٤. Hauss, Charles; **DEMOCRATIZATION: BEYOND INTRACTABILITY**;. Guy Burgess, Heidi Burgess; Conflict Information Consortium; University of Colorado, USA.; ٢٠٠٣ <http://www.beyondintractability.org/essay/democratization>.

ISSN–2536–0027

١٥. http://www.globalissues.org/article/٦٨٤/us-military-commissions-act-٢٠٠٦-unchecked-powers
١٦. http://www.preservearticles.com/٢٠١٢٠٥١٦٣٢٢٤٦/what-are-the-main-challenges-to-democracy.html
١٧. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٦/٠٦/٠١-china-crossroads-reform-challenges-shambaugh-b.pdf
١٨. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html
١٩. http://www.yabiladi.com/img/content/EIU-Democracy-Index-٢٠١٥.pdf
٢٠. http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy#Challengesofdemocracy
٢١. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-٢٠١٦
٢٢. https://web.stanford.edu/~ldiamond/iraq/WhatIsDemocracy٠١٢٠٠٤.html
٢٣. https://www.britannica.com/event/Prague-Spring
٢٤. https://tavaana.org/en/content/velvet-revolution-peaceful-end-communism-czechoslovakia-٠#_edn٢
٢٥. http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy
٢٦. http://www.democracy-building.info/definition-democracy.html
٢٧. https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/١٩٩٣-١٢-٠١/real-world-order-zones-peacezones-turmoil
٢٨. http://www.colorado.edu/conflict/peace/example/boulstab.htm
٢٩. https://www.washingtonpost.com/opinions/fareed-zakaria-why-democracy-took-root-in-tunisia-and-not-egypt/٢٠١٤/١٠/٣٠/c٥٢٠٥adc-٦٠٦a-١١e٤-٩f٣a-٧e٢٨٧٩٩e٠٥٤٩_story.html
٣٠. http://www.degreesofdemocracy.net/Soroka&Wlezien(JuanMarch).pdf
٣١. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html
٣٢. https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB٧٥.pdf
٣٣. http://carnegie-mec.org/٢٠١٤/٠٤/٢٢/tunisia-s-historic-step-toward-democracy-pub-٥٥٣٧١

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

Contents

مقدمة ١٠
الفصل الأوّل: مفهوم التّحوّل الديمقراطيّ وعلاقته بالمواطن والدولة ١٢
الفقرة الأولى: مفهوم التّحوّل الديمقراطيّ ١٢
الفقرة الثّانية: العلاقة بين الديمقراطيّة، المواطن والدولة ١٦
الفصل الثاني: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ وتحدّيات الديمقراطيّة ٢٠
الفقرة الأولى: نماذج عن التّحوّل الديمقراطيّ: بين دولة متجانسة ودولة متعدّدة ٢١
الفقرة الثّانية: تحدّيات الديمقراطيّة والبحث عن بديل ٢٥
الخاتمة ٢٩

[١] أفلاطون هو من صاغ كلمة الديمقراطيّة.

[٢] https://web.stanford.edu/~ldiamond/iraq/WhatIsDemocracy٠١٢٠٠٤.html

[٣] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; The John Hopkins University Press; Baltimore, Maryland, Great Britain; ١٩٩٨, page ٣

[٤] Przeworski Adam, **SUSTAINABLE DEMOCRACY**, Cambridge University Press, United Kingdom, ١٩٩٥, page ٥٧

[٥] http://www.democracy-building.info/definition-democracy.html

[٦] مثل حريّة التعبير عن الرأي، حريّة التجمّع، حريّة الإعلام، حريّة النقد...

[٧] هناك من يدّعي ضرورة إستباق النّظام الرّأسمالي الديمقراطيّة كشرط لها، ولكنّ تجربة دول أوروبا الشّرقيّة أظهرت إمكانيّة التّحوّل إلى الديمقراطيّة قبل التّحوّل إلى الرّأسماليّة.

Adam Przeworski, **SUSTAINABLE DEMOCRACY**, Cambridge University Press, United Kingdom, ١٩٩٥, page ٦٧

[٨] لا ننكر تأسيس دول تعتمد الديمقراطيّة فورًا ولكن عند الكلام على التّحوّل الديمقراطيّ يستوجب ذلك نظامًا قائمًا على أرض الاقع لتحلّ الديمقراطيّة مكانه.

[٩] ROSE Richard, MISHLER William, HAERPFER Christian; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; The john Hopkins University Press; Baltimore, Maryland, Great Britain; ١٩٩٨, page ٤

[١٠] كما حصل تاريخيًّا في إيطاليا مثلاً.

[١١] Charles Hauss; **DEMOCRATIZATION: *BEYOND INTRACTABILITY***; Eds. Guy Burgess and Heidi Burgess; Conflict Information Consortium; University of Colorado; USA. Posted: August ٢٠٠٣ <http://www.beyondintractability.org/essay/democratization>.

[١٢] David Mason; **REVOLUTION AND TRANSITION IN EAST-CENTRAL EUROPE**; Westview Press; Colorado, USA; ١٩٩٦; page ١١٧

[١٣] Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; page ٥٠

[١٤] فوكوياما ينبّه من الإفتراض بأنّ كلّ دولة ستصبح ديمقراطيّة في نهاية المطاف، معطيًا مثل الأمم المتّحدة التي تتألف من دول أعضاء بعضها غير ديمقراطيّ.

Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; the john Hopkins University Press; Baltimore, Maryland, Great Britain; ١٩٩٨, pages ٥- ٦

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

[١٥] كما حصل في تونس مثلاً

[١٦] Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; page ٦

[١٧] Ibid, page ٩

[١٨] Ibid, pages ٤٠-٤١

[١٩] https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/١٩٩٣-١٢-٠١/real-world-order-zones-peacezones-turmoil

[٢٠] http://www.colorado.edu/conflict/peace/example/boulstab.htm

[٢١] Charles Hauss; **DEMOCRATIZATION: *BEYOND INTRACTABILITY***; Eds. Guy Burgess and Heidi Burgess; Conflict Information Consortium; University of Colorado; USA. Posted: August ٢٠٠٣ <http://www.beyondintractability.org/essay/democratization>.

[٢٢] حسب الإحصاءات، عند تأسيسها، تميل الديمقراطيات إلى الصمود في دول ذات نظم إقتصادية متطورة. Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; page ٦٢

[٢٣] Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; pages ١٠-١١

[٢٤] Ibid, page ١٢

[٢٥] كما سنرى في القسم الثاني من فارق في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ بين تونس وتشيكوسلوفاكيا.

[٢٦] John Stuart Mill; **CONSIDERATIONS ON REPRESENTATIVE GOVERNMENT**; New York Liberal Arts Press; USA; ١٨٦٢; page ٢٣٠

[٢٧] Robert Dahl; **POLYARCHY: PARTICIPATION AND OPPOSITION**; Yale University Press; USA; ١٩٧١; pages ١١٠-١١١

[٢٨] Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; page ٢١

[٢٩] Ibid, page ١٠٨

[٣٠] نرى نجاح الديمقراطيّة التوافقيّة على أرض الواقع في بلجيكا مثلاً.

[٣١] Ibid, page ٢٢

[٣٢] كما كان يحصل في أوروبا سابقًا أي في القرن التّاسع عشر.

[٣٣] Adam Przeworski; **SUSTAINABLE DEMOCRACY**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٥; page ٣٤

[٣٤] Ibid, page ٦٢

[٣٥] http://www.degreesofdemocracy.net/Soroka&Wlezien(JuanMarch).pdf

[٣٦] نتكلّم في بحثنا هذا عنّ التجانس التّونيسيّ بتحفظ، إذ ليس هناك من دولة متجانسة كليًا. إنّ تونس دولة تتألّف من ٩٨% عرب، ١% أوروبيّين و ١% من اليهود وغيرهم. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html

[٣٧] https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB٧٥.pdf

[٣٨] http://carnegie-mec.org/٢٠١٤/٠٤/٢٢/tunisia-s-historic-step-toward-democracy-pub-٥٥٣٧١

[٣٩] https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB٧٥.pdf

[٤٠] **Larry Diamond, *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World,* Holt Paperbacks, New York, ٢٠٠٨; page ٣٧**

[٤١] https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB٧٥.pdf

[٤٢] Emma Murphy; **THE TUNISIAN ELECTIONS OF OCTOBER ٢٠١١: A DEMOCRATIC CONSENSUS**; Journal of North African Studies; Volume ١٨, Number ٢; March ١st ٢٠١٤; page ٢٣.

[٤٣] https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB٧٥.pdf

[٤٤] https://www.washingtonpost.com/opinions/fareed-zakaria-why-democracy-took-root-in-tunisia-and-not-egypt/٢٠١٤/١٠/٣٠/c٥٢٠٥adc-٦٠٦a-١١e٤-٩f٣a-٧e٢٨٧٩٩e٠٥٤٩_story.html

[٤٥] http://carnegie-mec.org/٢٠١٤/٠٤/٢٢/tunisia-s-historic-step-toward-democracy-pub-٥٥٣٧١

[٤٦] Markus Bayer, Felix Bethke, Daniel Lambach; **THE DEMOCRATIC DIVIDENT OF NONVIOLENT RESISTANCE**; Institute of Political Science, University of Duisburg-Essen; Journal of Peace Research, September ٣٠th ٢٠١٦

[٤٧] كان يحاول الوصول إلى إشتراكيّة بوجه إنسانيّ.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

[٤٨] https://www.britannica.com/event/Prague-Spring
[٤٩] glasnost و perestroika ما عرف ب
[٥٠] Bernard Wheaton, Zdenek Kavan; **THE VELVET REVOLUTION: CZECHOSLOVAKIA, ١٩٨٨-١٩٩١**; Westview Press; Colorado, USA; ١٩٩٢, page ٦٩
[٥١] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES: UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; The John Hopkins University Press; Great Britain; ١٩٩٨; page ٦١
[٥٢] https://tavaana.org/en/content/velvet-revolution-peaceful-end-communism-czechoslovakia-٠#_edn٢
[٥٣] David Mason; **REVOLUTION AND TRANSITION IN EAST-CENTRAL EUROPE**; Westview Press; Colorado; USA; ١٩٩٦; page ٩٥
[٥٤] Karen Dawisha, Bruce Parrott; **DEMOCRATIZATION AND AUTHORITARIANISM IN POSTCOMMUNIST SOCIETIES: THE CONSOLIDATION OF DEMOCRACY IN EAST-CENTRAL EUROPE**; Cambridge University Press; United Kingdom; ١٩٩٧l page ١٥٨
[٥٥] Ibid, page ٢٣٤
[٥٦] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES: UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; The john Hopkins University Press; Great Britain; ١٩٩٨; page ٢٥
[٥٧] http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy
[٥٨] http://www.preservearticles.com/٢٠١٢٠٥١٦٣٢٢٤٦/what-are-the-main-challenges-to-democracy.html
[٥٩] http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy
[٦٠] http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy
[٦١] Robert Harmsen, Spiering Menno; **EUROSCEPTICISM: PARTY POLITICS, NATIONAL IDENTITY AND EUROPEAN INTEGRATION;** Amsterdam; Radapi B.V; ٢٠٠٤; page ٢٥
[٦٢] http://www.globalissues.org/article/٧٦١/democracy#Challengesofdemocracy
[٦٣] http://www.globalissues.org/article/٦٨٤/us-military-commissions-act-٢٠٠٦-unchecked-powers
[٦٤] http://www.preservearticles.com/٢٠١٢٠٥١٦٣٢٢٤٦/what-are-the-main-challenges-to-democracy.html
[٦٥] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES: UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; the John Hopkins University Press; Great Britain; ١٩٩٨; pages ٣١-٣٦
[٦٦] Paul Lazarsfeld Society; Vienna; New Democracies; Barometer III
[٦٧] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES: UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; the John Hopkins University Press; Great Britain; ١٩٩٨; pages ١٠٩-١١٣
[٦٨] https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٦/٠٦/٠١-china-crossroads-reform-challenges-shambaugh-b.pdf
[٦٩] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html
[٧٠] http://www.yabiladi.com/img/content/EIU-Democracy-Index-٢٠١٥.pdf
[٧١] https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-٢٠١٦
[٧٢] Richard Rose, William Mishler, Christian Haerpfer; **DEMOCRACY AND ITS ALTERNATIVES: UNDERSTANDING POST-COMMUNIST SOCIETIES**; The John Hopkins University Press; Great Britain; ١٩٩٨; pages ٢٢٦-٢٢٧